الخصخصة ومشكلات الانتقال الى السوق
(التجربة الروسية)

زهدى الشامى (*)

على قدر ما يستقطب موضوع الخصخصة فى روسيا ، والاتحاد السوفيتى السابق من الاهتمام فى الأوساط الاجتماعية والسياسة ، بقدر ما تندر الكتابات العلمية فى الموضوع فى الأدبيات العربية بالمقارنة بالمتابعة العلمية فى الدوائر الأجنبية.

ذلك ان الأحداث والتحولات فى بلد كبير مثل روسيا لها بالتأكيد دلالتها العالمية. كما أن الموضوع يكتسب هنا أهمية خاصة حيث يتعلق بعمق العملية الجارية للتحول : فمن الحالة الأكثر نموذجية للاقتصاد المدار مركزيا ، تجرى محاولة التحول لاقتصاد يستند أساسا إلى السوق. ومن هنا خصوصية الحالة الروسية . فما يحدث لا يشابه الخصخصة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة حيث يسود أساسا اقتصاد السوق ، ولا حتى البلاد النامية التى شرعت فى الخصخصة . بل حتى بالمقارنة بالبلاد الاشتراكية السابقة سنجد بعض الفوراق ، إذ إن الملكية الخاصة لم تختف تماما فى أى من هذه البلاد ، كما ان العديد منها شهد عبر سنوات طويلة محاولات مختلفة لاستخدام أدوات السوق على نحو أوسع كثيرا من الاتحاد السوفيتى.

لذلك من المهم الدراسة المتأنية لتلك المسألة التى أصبحت منذ المرحلة الأخيرة "للبيرسترويكا" محور عملية التحول إلى السوق فى الاتحاد السوفيتى ، حيث يتصور أن يكون هذا التحول عملية تاريخية مشحونة بالتناقضات والصراعات والمشكلات . ويلزم هنا فى الدراسة الاقتصادية ليس مجرد

(*) د. زهدى الشامى ، باحث اقتصادى من مصر .

التوقف عند التحولات والتغيرات فى الأشكال القانونية ، بل النفاذ إلى جوهر العلاقات القائمة خلف تلك الأشكال، والتى قد تسمح أحيانا باستمرار بعض المضامين فى أشكال متغيرة، ورؤية العلاقة المتبادلة بين الخصخصة والسوق من أجل تحديد الامكانية الموضوعية للانتقال إلى السوق ، واحتمالية تحقيق ذلك بشكل سريع، وإلى أى حد تعتبر الخصخصة فى حد ذاتها مؤشرا على ذلك ، ودلالات أشكال الخصخصة ، وإمكانية معالجة المشاكل الاقتصادية القائمة عن هذا الطريق، وغيرها من الإشكاليات التى ستحدد فى النهاية تطور تلك العملية .

١) من التعجيل إلى التحرير والخصخصة

تفكيك نظام الإدارة فى ظل البيرسترويكا

لا تشكل البيرسترويكا أو فترة حكم ميخائيل جورباتشوف القصيرة(أقل من ٧ سنوات) توجها واحدا، بل تبدو بمثابة نسيج ينطوى على أهداف متناقضة، اختلفت أهميتها النسبية ودرجة التأكيد على كل منها عبر المراحل المختلفة التى تطورت فيها خلال هذه السنوات المحدودة، وأدى ذلك إلى التخلى بطريقة مدهشة عن الأهداف والمهام المعلنة فى فترات سابقة . ونتج عن ذلك فى النهاية ان إخفاقها أدى إلى انهيار النظام الإقتصادى السوفيتى الذى كانت قد قامت فى الأساس من أجل معالجة أزمته.

وفى البداية لم تكن قضية شكل الملكية ، أو إمكانية وضرورة تعدده مطروحة أصلا ، بل أن اصطلاح "البيرسترويكا" ذاته لم يستخدم إلا بعد قرابة عامين من وصول جورباتشوف لقمة السلطة . وكانت المسألة المطروحة ابتداءا هى "التعجيل" أو الإسراع بالتطور الإقتصادى كرد فعل على تباطؤ معدلات النمو منذ النصف الثانى من السبعينات ، وعلى الأخص تراجع معدلات نمو الإنتاجية . ومن تلك الزاوية فإن الخطوات الأولى لمحاولات جورباتشوف للإصلاح الإقتصادى تعتبر أقرب للمحاولات الإصلاحية السابقة فى الاتحاد السوفيتى ذاته . ومهمة إعادة بناء الآلية الإقتصادية فهمت على أنها تحسين الإدارة المركزية فى مجال حل المهام الإستراتيجية، والمزج بين ذلك وبين توسيع حقوق المشروعات واستقلاليتها، وزيادة مسئوليتها عن النتائج النهائية لعملها.(١)

وتميزت الخطوة التالية فى تقديرنا بالتحول لمحاولة بناء اشتراكية السوق، والتى كانت دائما فيما سبق محل نقد فى الأدبيات السوفيتية الرسمية . ويرتبط ذلك بإعادة النظر فى دور قانون

القيمة والعلاقات السلعية النقدية من ناحية ، كما يرتبط من ناحية أخرى بالتوجه إلى نوع من الإدارة الذاتية للمشروعات تذكرنا بالنموذج اليوغسلافى لاشتراكية السوق . ونحن هنا لا نفهم اشتراكية السوق على إنها نظام قائم على تعدد أنماط الملكية. فأساس إشتراكية السوق هو استناد النشاط التخطيطى للمجتمع على قانون القيمة ، وتحديد النسب المثلى للاقتصاد الوطنى على أساس الأشكال السوقية للعلاقة بين الوحدات الإقتصادية . واقتصاد اشتراكية السوق قائم أساسا على الملكية الحكومية، ولكنه يحاول استخدام الأسعار وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات المالية لحفز السوق ومسايرته .(٢)

وعلى الرغم من أن كتاب جورباتشوف "البيرسترويكا" نشر فى عام ١٩٨٨ والذى يدخل فى تقديرنا فى مرحلة بدأت تتجاوز حتى أطروحات اشتراكية السوق ، فإنه من حيث مضمونه الاقتصادى لم يكن قد تجاوز أطروحاتها النظرية . ففيه يعبر جورباتشوف عن موقفه النقدى من المفاهيم الاقتصادية التى تشكلت فى الثلاثينات والأربعينات، واستمرت بالقصور الذاتى حتى منتصف الثمانينات ، والتى نشأ معها "الحذر من دور العلاقات السلعية النقدية وقانون القيمة فى ظل الاشتراكية، وكثيرا ما تم معارضتها مباشرة بالاشتراكية بوصفها شيئا غريبا عنها. وقد اقترن بذلك ضعف تقدير الحساب الاقتصادى (خوزرشوت) مما أنتج تعسفا فى تشكيل الأثمان ، وعدم الإهتمام بالتداول النقدى .(٣) واذ يؤكد جورباتشوف على ضرورة الانتقال للحساب الاقتصادى الكامل، يُشير مرات متعددة إلى القانون حول المشروعات الحكومية، وهو القانون الذى أدخل كذلك شكل الإدارة الذاتية للمشروعات.

وبينما يمكن اعتبار الفترة من ١٩٨٧ إلى منتصف عام ١٩٩٠ فترة محاولة إقامة نظام مزدوج يجمع بين التخطيط والسوق ، تضمنت تحريرا جزئيا للاقتصاد وبداية التوجه للخصخصة ، فقد أدى الفشل الذريع فى تحقيق الأهداف الموضوعة للسياسة الاقتصادية ، إلى تأكيد المزيد من التفكيك للنظام الاقتصادى القديم ، والمزيد من التوجه للتحرير والخصخصة بوصفها أساس السياسة الاقتصادية منذ النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، على أساس تشخيص الأزمة الناشئة بوصفها نتاج نقص السياسات التحررية المتبعة ، وليس نتيجة لها بالذات بحكم تفكيكها للنظام القديم، وعدم إمكانية إقامة نظام جديد محلها يستند إلى السوق.

وقد شهدت المرحلة الثنائية (الخطة - السوق) ثلاث خطوات هامة وأساسية ساهمت فى تفكيك النظام الاقتصادى ، وتفاقم الأزمة، ووضع أساس الخصخصة وبدايتها عمليا.

وتمثلت الخطوة الأولى فى الانتقال إلى الحساب الاقتصادى الكامل للمشروعات، وفقا لمبدأ الربح والخسارة والتمويل الذاتى. وعلى عكس ما كان متوقعا منها ، فإن هذه الخطوة فى ظل الأوضاع الاقتصادية العامة السائدة، وبالترافق مع الخطوات الأخرى التى اتخذت، وفى ظل أسلوب القيادة السوفيتية لإدارة البلاد أدت بالضبط إلى عكس المتوقع منها سواء بالنسبة لزيادة تحديث الإنتاج ورفع كفائته، أو زيادة اهتمام العمال بنتائج العمل وتحسين نظام الحوافز لديهم. غير أنها قد وضعت إلى جانب ذلك أساسا هاما لإمكانية الخصخصة بتحقيق هيمنة المديرين بما سمح بتحويل أملاك الدولة إلى ملكية خاصة وهو ما سمى فيما بعد "الخصخصة العفوية".

فمن حيث تحديث الجهاز الإنتاجى أدى "الخوزرشوت" إلى تباطؤ ملحوظ فى معدلاته . فبعد أن حصلت المشروعات على حق استخدام الربح وفق ماتراه (بدلا من نسبة الخصم القديمة ومقدارها ٧٠٪ أدخل نظام الضريبة على الأرباح فى حدود ٢٥٪ إلى ٤٠٪) قامت بالأساس بتوجيهه إلى الإنفاق على الاحتياجات الحياتية والاجتماعية للعاملين . ونتيجة لذلك فإن معامل إهلاك الأصول الإنتاجية انخفض فى الإقتصاد السوفيتى من ٢,٣٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٢,١٪ فى عام ١٩٨٦ ثم إلى١,٩٪ فى عام ١٩٩٠ ، كما انخفض معامل إدخال الأصول الجديدة من ١٠,٥٪ فى عام ١٩٧٠ إلى ٥,٩٪ فى عام ١٩٩٠[٤]. أما الحوافز النقدية فقد ثبت أن تأثيرها كان ضعيفا على العمال فى اقتصاد يعانى من العجز السلعى ، خاصة مع ظهور القطاع الخاص (التعاونيات) ذات مستوى الأجور الأعلى ، الأمر الذى شكل قيدا على إدارة المشروعات فى أى محاولة لتشديد الانضباط فى العمل ، فى ظل ظهور العجز فى العمالة ، وخاصة العمالة الماهرة، التى فتح لها القطاع الخاص الوليد إمكانية العمل الأعلى دخلا .[٥]

الخطوة الثانية هى إعادة تنظيم التجارة الخارجية منذ عام ١٩٨٧ والتى أشير لها فى البداية على أنها لا تعنى إلغاء مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية بل إعادة تنظيم هذا المبدأ. ولكن فى الواقع، وأيضا بفضل التعاونيات التى سرعان ما نشأت منذ عام ١٩٨٧ أيضا أتاح ذلك التحول انفراط سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، وعلى المتحصلات منها والتى أصبح من الممكن الآن

حتى لمشروعات الدولة أن تخفيها عبر التعاونيات التى ينشؤها مديروها، كما أدى إلى انفجار الواردات والذى رافقته الزيادة الملحوظة فى الدين الخارجى حتى تجاوز ٥٠ مليار دولار، وهى ما صارت تعرف بقروض البيرسترويكا. وقد تضمن إعادة تنظيم التجارة الخارجية السماح بإنشاء مشروعات مختلطة مع رأس المال الأجنبى. وفى السابق كانت توجد مشروعات مختلطة سوفيتية - أجنبية، ولكن فى الخارج ، وبشكل محدود غالبا، وكان هدفها الأساسى خدمة الصادرات السوفيتية السلعية. ولكن المشروعات المختلطة فى الاتحاد السوفيتى تعتبر تحولا جديدا منذ انتهاء الفترة الانتقالية فى العشرينات ، وتعد خطوة فى اتجاه النشاط الرأسمالى الخاص. ومع بداية عام ١٩٨٩ كان عدد تلك المشروعات قد وصل إلى ٢٠٠ مشروع برأسمال قدره مليار دولار .(٦)

الخطوة الثالثة والبالغة الأهمية كذلك هى إصدار قانون التعاونيات الذى أصبح ساريا منذ منتصف عام ١٩٨٨. وكان قد سبق ذلك إصدار قانون العمل الفردى، ولكن ذلك القانون لا يشكل أكثر من تقنين للنشاط الشخصى الذى كان يمارس فعليا بشكل غير قانونى على نطاق واسع وفى مجال الخدمات أساسا. أما التعاونيات فهى التى أدت إلى إدخال تعدد أشكال ملكية أدوات الانتاج رسميا ، وسمحت لأول مرة باستخدام العمل المأجور فى الاتحاد السوفيتى . ومن الجدير بالذكر أن التعاونيات قد انقسمت إلى نوعين أساسيين : تعاونيات مستقلة فعلا، وتعاونيات ناشئة على أساس مشروعات الدولة وتابعة لها. وبينما يرى البعض فى النوع الأول الأساس الفعلى للقطاع الخاص فى المستقبل، فإن التعاونيات من النوع الثانى قد قدمت بدورها أساسا قويا لنهب ملكية الدولة وتحويلها لملكية خاصة "الخصخصة العفوية المتوحشة".

وفى بداية عام ١٩٨٩ كان عدد التعاونيات فى الاتحاد السوفيتى ٧٧,٥٤٨ تعاونية ، غير أن عدد التعاونيات العاملة فى الصناعة لم يزد عن١٦,١٥٢(٧)، نتيجة لذلك تميز موقف الرأى العام منها بالسلبية حيث اتهمت بالمضاربة والوساطة، واعتبرت أن أسعارها مرتفعة وتناقض المبادىء الاشتراكية .

فى حزمة السياسات التى اتبعت فى الفترة ٨٨-١٩٨٩ ترسخت بالتالى فكرة تعدد أشكال الملكية والنشاط الاقتصادى . وقد تضمن ذلك إلى جانب العمل الفردى والتعاونيات والملكية المختلطة مع الشركات الأجنبية ، صيغة وتأجير المشروعات، كما نشأت بشكل عفوى صيغة الشركات المساهمة والأسهم.

وقد نشأت صيغة الإيجار فى الزراعة بمبادرة جورباتشوف خلال الفترة ٨٧-١٩٨٨، وطرح فى مؤتمر الفلاحين التعاونيين فى مارس ١٩٨٨ صيغة الإيجار الممتد لفترة تصل إلى ٥٠ عاما.

وفى خارج الزراعة ظهر الإيجار فى شكلين : إيجار بعض المعدات لفرق العمل داخل المشروع، والثانى إستئجار مشروعات بأكملها. وفى عام ١٩٨٨ كانت بعض المشروعات الكبرى قد تحولت إلى هذه الصيغة مثل مجموع "أورسك خاليفوسك" للصناعة المعدنية والذى تصل العمالة فيه إلى ٢٥ ألف ، وإتحاد "فرونزة للإنتاج العلمى" فى سومى بقوة عمل تصل إلى ٢٢ ألف ، وغيرها من المشروعات . (٨)

أما إصدارات الأسهم الأولى فقد تمت بطريقة عفوية، وهو ما يطلق عليه "آبل أجانبجيان" المستشار الإقتصادى لجورباتشوف "المبادرة من أسفل" . وجرت أول هذه الإصدارات لمشاريع صناعية فى مدينة "لفوف" . وتتضح من وصف "أجانبجيان" لتلك العملية بعض سمات الوضع الناشىء فى الاقتصاد السوفيتى. فتلك المبادرة "من أسفل" فى موضوع الملكية كانت مؤشرا فى الواقع لاختفاء دور الدولة، والذى بدأت المشروعات تملأ الفراغ الناتج عنه على طريقتها. وكان أساس ذلك تعميق العلاقات الأفقية المباشرة بين المشروعات لتحل محل العلاقات الرأسية القديمة. وقد تجلت تلك العملية فى الخصخصة ذاتها كما يصفها "أجانبجيان" . وذلك أن المساهمة المتبادلة فى المشروعات أصبحت ضمانا لاستمرار العلاقة بينها. واتخذ الدفع للمشروعات المشتركة فى الأسهم مقابل استثماراتها شكلا عينيا(٩)، وهو أحد السمات الهامة الأخرى التى نشأت عن البيرسترويكا وتجلت فى انتشار شكل المقايضة العينية بين المشروعات. وبذلك نجد أن الأمر قد انقلب للنقيض، وبدلا من تنشيط العلاقات النقدية ، تم توطيد وتعميق الاقتصاد العينى .

وقد شهدت تلك المرحلة كذلك نشأة البنوك التجارية فى إطار سياسة "إصلاح النظام المصرفى". فبدلا من النظام القديم الذى لم تكن فيه مراتبيه بين البنك المركزى والبنوك الأخرى (البنك المركزى قام بوظيفة البنك المركزى وبكل الإقراض قصير الأجل، بينما قام بنك البناء (ستروى بنك)بتمويل الاستثمار ، وبنك التجارة الخارجية بتمويل التعاملات الخارجية)، ثم قصر عمل البنك المركزى على وظيفته الأصلية، وتم تأسيس عدد من البنوك التجارية المتخصصة على أساس مساهم. والاتجاه المستهدف فى هذا التحول هو تقليص تمويل الاستثمارات من الموازنة، والتحول للاستثمار

على أساس نظام يستند إلى الائتمان .(١٠)

مع عام ١٩٩٠ كانت البيرسترويكا قد دخلت بالفعل مرحلة الأزمة . "فالخوزرشوت" أدى كما أشرنا إلى عكس المطلوب : ضعف تحديث الإنتاج وتدهور نظام العمل وحوافزه وتحلل أخلاقياته، بينما تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تراكم الديون. وانهارت منظمة التعاون الاقتصادى المتبادل (سيف أو كوسيكون). وبدأت النزاعات القومية والعرقية داخل الاتحاد السوفيتى ذاته تعقد العملية الإنتاجية. وذلك ناتج سياسة البيرسترويكا. وكانت هناك عوامل أخرى مثل تراجع أسعار النفط فى السوق العالمية (وهو سلعة التصدير الرئيسية ، وذلك ناتج سياسة هيكلية غير صحيحة تعود لسنوات طويلة سابقة). بالإضافة لتزامن كوارث طبيعية غير متوقعة (حادثة شرنوبل ، زلزال أرمينيا انخفاض الإنتاج الزراعى بفضل عوامل مناخية). من ناحية أخرى استمر الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد، ولم يطرأ تحسن فى نسبة إنتاج السلع الإستهلاكية، والأهم لم تحدث على عكس الشائع تخفيضات ملحوظة فى الإنتاج العسكرى ، ولم يحقق برنامج تحويل الإنتاج العسكرى للإنتاج المدنى أى نجاحات تذكر، ومن بين مئات المشروعات المستهدفة لم يتم تحويل سوى أربع منها. أى أن الاحتياطات التى كان يؤمل منها أن تنقذ الاقتصاد لم يتم أيضا الاستفادة منها. وقد تجلت الأزمة الحادة فى مؤشرات عديدة من بينها الارتفاع الفلكى لعجز الموازنة من ١٨ مليار روبل فى عام ١٩٨٥ إلى ٩٠,١ مليار فى عام ١٩٨٨ ، أى أنه تضاعف أكثر من ٥ مرات خلال ٣ سنوات . وفى عام ١٩٩٠ تجلت شدة الأزمة فى حقيقة أنه للمرة الأولى بدأ الإنتاج والناتج يتقلصان بالمعايير المطلقة. ففى النصف الأول من عام ١٩٩٠ هبط الدخل القومى بمقدار ٢٪(١١)، وهو الاتجاه الذى لن يتسنى إيقافه بعد ذلك (حتى الآن) .

وفى غمار تصاعد الأزمة اتخذت القيادة السوفيتية وقتها بالفعل خط التوجه للسوق. وعلى الرغم من تحفظات تقرير الأربعة (صندوق النقد ، البنك الدولى ، منظمة التعاون الإقتصادى ، البنك الأوربى للتعمير والتنمية) الذى أعد عن حالة الاقتصاد الروسى فى ذلك الوقت ، وانتقادات من سموا " الراديكالين "، والتى ترجع فى الحقيقة إلى نقطتين أساسيتين ، أولاهما عدم إقدام السلطات وقتها على تحرير الأسعار، وثانيهما الزعم باستمرار نظام الإدارة بالأوامر القديمة ، يظل الواضح أن قرار التوجه للسوق قد اتخذ فى ذلك الوقت ، رغم أن قضية فعالية ذلك التوجه وحتى مدى إمكانيته

موضوعيا تظل مسألة أخرى ، سنناقشها فيما بعد. فتحرير الأسعار فى إطار أسلوب "العلاج بالصدمة" قد تم تجريبه بعد ذلك ، ولم يؤد بعد ثلاث سنوات لتحسن الأوضاع، وسنرى فيما بعد أنه فى حد ذاته ليس مؤشرا كافيا للتحول لاقتصاد السوق على نحو سليم . أما استمرار بعض الوزارات القطاعية فى ظروف أزمة البيرسترويكا فقد ظهر كذلك فى الممارسة العملية أن سلطاتها كانت محدودة وأوامرها فى الأغلب لم تنفذ بعد، بل إن مجلس الوزراء السوفيتى ذاته ظل عاجزا عن تأمين الإمدادات المادية اللازمة للإنتاج وتدبير تموين السكان بالغذاء.

والواقع أن السياسة السعرية التى اتبعت والتى خطت خطوة واسعة فى مجال استكمال "الإصلاح السعرى" وأدت إلى زيادة ضخمة وتعديلات فى هيكل أسعار الطاقة ، والمنتجات الزراعية، وأسعار التجزئة ، جاءت فى سياق سياسة أعم تستهدف بناء مؤسسات السوق ، وأصبحت "الخصخصة" وفقا لها محورا أساسيا لسياسة جورباتشوف الاقتصادية. وكان برنامج " التعجيل" قد تم التخلى عنه عمليا فى الفترة ٨٨-١٩٨٩ ، وفى الفترة الجديدة أصبح تغيير علاقات الملكية هو قلب السياسة الاقتصادية.

وأكد جورباتشوف مركزية الخصخصة بالنسبة لبرنامج "البيرسترويكا" فى خطابه أمام مسئولى الصناعة فى ديسمبر ١٩٩٠ . وأشار فى خطابه المذكور إلى أن "علاقات الملكية هى قلب الإصلاح الاقتصادى الجذرى" وإلى أنه مع وجود الملكية يجب أن يوجد كذلك الحيز الذى يعملون فيه أى السوق.(١٢)

وفى خلال عام ١٩٩٠ صدرت مجموعة كاملة من التشريعات والقرارات التى أعطت أساسا شرعيا للتحول إلى القطاع الخاص. ويجب هنا أن نشير إلى أنها فى بعض جوانبها مثلها مثل قرارات أخرى صدرت فى فترة البيرسترويكا كانت من حيث الواقع بمثابة تقنين وإضفاء للشرعية على عمليات كانت تجرى بالفعل بشكل سابق عليها.

ففى أغسطس ١٩٩٠ صدر مرسوم مجلس الوزراء من "إجراءات تأسيس وتطوير المشروعات الصغيرة". وبعد صدور ذلك المرسوم تحولت غالبية المشروعات التى نشأت فيما سبق فى إطار الأشكال التى أشرنا إليها (مثل الإيجار، والأهم من ذلك التعاونيات) إلى التسجيل تحت نظام المشروعات الصغيرة (١٣) . وساعد على ذلك أن التعاونيات كانت تتعرض لانتقادات كبيرة من

الرأى العام. ويمكن القول أنه بهذا المرسوم قد أصبحت الملكية الخاصة واستخدام العمل المأجور مشروعة بشكل واضح وصريح بالمقارنة بالوضع فى ظل التعاونيات والتى قد تغطى انطباعا ولو غير صحيح باستمرارية الإطار الإشتراكى السابق

وفى ذلك العام نفسه صدر قانونان هامان وضعا الأساس للخصخصة للمشروعات الكبيرة وهما "قانون الملكية"، وقانون جديد "للمشروعات فى الاتحاد السوفيتى". وأقر القانون الأول تعدد أشكال الملكية. وأصبح من الممكن وفقا لهذين القانونين التحول إلى الشكل المساهم والذى يعتبر الخطوة الأولية اللازمة لخصخصة المشروعات الكبيرة. وبناء عليها انفتح الطريق لتطور سوق المال والبورصة.

وبدأ التشريع الروسى الخاص يدخل الساحة أيضا ففى ديسمبر من نفس العام صدر قانون روسيا الاتحادية عن " المشروعات ونشاط الأعمال" ، وهو يعتبر امتدادا للتشريع السوفيتى ، ولكنه أدخل المزيد من التسهيلات عند التحول للشكل المساهم(١٤)، كما صدر قانونان جديدان فى روسيا الاتحادية عن "الإصلاح الزراعى" و"المزارع الفلاحية" يقننان التحول للقطاع الخاص فى الزراعة على أساس المزارع الفلاحية (١٥).

وبالطبع فلا يعنى التحول للخصخصة فى العامين الأخيرين لجورباتشوف أن الخصخصة قد أنجزت بالفعل . ذلك أنه رغم الخصخصة العفوية التى جرت - ومازالت تجرى - فإن هناك الكثير من المشاكل ، والاتجاهات المتعارضة. فحجم ما تم خصخصته كان مازال محدودا بالمقارنة بحجم الاقتصاد السوفيتى الضخم. ولكن العملية قد بدأت . وسنتعرض لتقويمها من حيث تناقضاتها ومشاكلها والصراعات الناشئة حولها فيما بعد.

٢) الخصخصة ومحاولة التوجه إلى الليبرالية

جرت الإصلاحات الليبرالية السوفية فى كل بلاد أوروبا الشرقية وفق مبدأ "العلاج بالصدمة" والذى تعتبر بولندا مثال الأكثر تطرفا. ووفقا لذلك المبدأ تم إطلاق الأسعار فى بداية عملية الإصلاح. وبمجرد إطلاق الأسعار نشأت عدة عمليات حددت مهام السياسة الاقتصادية فى مرحلة "التثبيت" هى:مكافحة التضخم ، الحيلولة دون أو التخفيف من انخفاض الإنتاج ، والانتقال إلى الخصخصة على نطاق واسع . ويرجع تماثل الاجراءات المتبعة فى تلك الدول من ناحية إلى التشابه فى متطلبات

تحويل المنظومة الاقتصادية القائمة، كما ترجع من ناحية أخرى إلى وحدة طلبات مؤسسات التمويل الدولية التى تقدم المساعدات الفنية والمالية لعمليات الإصلاح الجارية فى بلاد أوروبا الشرقية.

كان من المفترض فى حزمة السياسات الروسية التى اتبعت منذ يناير ١٩٩٢ أن تبدأ بتحرير التجارة الخارجية، وتحقيق السيطرة على الموازنة والوضع المالى، ثم تحرير الأسعار. أما الخصخصة فكان يتعين البدء فيها فى المرحلة الثانية للإصلاح . ولكن بحكم الفشل فى السيطرة على عجز الموازنة وتحقيق الاستقرار المالى ، فقد أصبح تحرير الاسعار هو المميز الوحيد عمليا لسياسة الإصلاح الروسى ، وفى ظل ذلك الوضع فإن تحرير الأسعار كان يعنى عمليا رفع الأسعار.

ويرى الإقتصادى الأمريكى "لينس تايلور" أن تحرير الأسعار الذى حاولت حزمة الإصلاحات الروسية تحقيقه لا يؤدى بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل والتوزيع "الكفؤ" للموارد إلا فى الكتب التعليمية الأمريكية (١٦). وهو يشرح الفارق الرئيسى بين إمكانية استخدام السياسة النقدية فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم والاقتصاديات الاشتراكية السابقة على ضوء توضيح الفارق بين أوضاع العرض والطلب . ففى المجتمع الرأسمالى، وحيث القاعدة هى تشغيل الجهاز الإنتاجى بأقل من طاقته القصوى يتذبذب مستوى الإنتاج وفقا لسياسة التدخل الحكومى. أما فى الاقتصاد الأشتراكى حيث يوجد التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وحيث الطلب يزيد عادة على العرض ، مما يتجلى فى العجز والطوابير والرشوة، فإن رفع الأسعار هنا هو الآلية الطبيعية لتقييد الطلب. ولكن تحرير الأسعار فى ظل تفكيك المنظومة القديمة للإدارة الرأسية للاقتصاد، مع استمرار الوضع الإحتكارى لغالبية المشروعات أدى إلى مضاعفة زيادة الأسعار. وقد أدت زيادة الأسعار إلى إنخفاض الدخل الحقيقى لغالبية السكان إلى النصف تقريبا رغم الزيادات التى حدثت فى الأجور. وتفترض مدرسة العلاج بالصدمة أن خفض الأجور الفعلية يمكن أن يخفض أسعار التصدير، ويحقق بذلك زيادة الطلب فى الأسواق الخارجية . ولكن ما تغفله عندئذ هو غياب القاعدة الاستثمارية اللازمة لتنفيذ ذلك التحول(١٧). وفى هذه الظروف فإن مرحلة الكساد التضخمى التى تعقب تحرير الأسعار يمكن أن يمتد بدون أفق واضح لإمكانية الانتعاش الاقتصادى فيما بعد . وفى الحقيقة تكشف البيانات المتاحة عن انهيار حاد فى الاستثمار، مما يصعب مسألة الخروج من الكساد. ووفق ماأورده "الانكتاد" فقد انخفض الاستثمار فى روسيا الاتحادية بعد إجراءات يناير ١٩٩٢ بنسبة ٥٠٪ .(١٨)

وفى الواقع فإنه بمقدار تفاقم التضخم وانفلات معدلاته وهو ما أصبح يعرف "بالتضخم المفرط" " hyperinflation " بقدر ما تتعقد العملية الاستثمارية. ومن ناحية أخرى فإن هناك قيودا اجتماعية جادة وحقيقية على سياسة خفض الأجور الفعلية وبالتالى مستويات المعيشة بفعل التضخم. وهامش المناورة فى روسيا أقل من بلاد أوروبا الشرقية الأخرى ، حيث أن مستويات المعيشة أكثر انخفاضا. ففى الفصل الأول من عام ١٩٩٢ وصلت نسبة مجموعات السكان المحتاجين للمساعدة إلى ٨٠٪ من إجمالى السكان [١٩]. ولعل هذا هو أحد أسباب الفشل فى تحقيق التثبيت المالى فى ظل تحرير الأسعار. إذ تضطر السلطات الروسية فى النهاية إلى تخصيص مبالغ متزايدة لدعم عدد من السلع الأساسية، وبصفة خاصة السلع الغذائية والطاقة، فى الوقت الذى تقلص فيه باب الإيرادات بفعل الأزمة والكساد الاقتصادى. وبقدر الانكتاد العجز فى الموزانة الروسية فى عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج القومى[٢٠]. ويمكن أن نتخيل مدى العبء الذى يمكن أن ينتج عن ذلك والمتجه للتصاعد إذا عرفنا أن أعضاء المجمع الزراعى والصناعى يطالبون بدعم يصل إلى "٣٤ تريليون" روبل للمحافظة على الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٩٤ ، وهو ما يزيد على إجمالى النفقات فى موازنة العام السابق ، مما يشير إلى التزايد الفلكى لمبالغ الدعم المطلوبة .[٢١]

وتساهم مجموعة كاملة من العوامل فى دفع العملية التضخمية منها زيادة شرائح الضريبة على القيمة المضافة مع استمرار الضريبة على الأرباح مما ينعكس على القرارات السعرية للمشروعات. كما تميل تلك القرارات السعرية بدورها فى ظل التضخم المفرط لأن تكون عاملا إضافيا مستقلا لدفع التضخم حيث تنتشر سياسة رفع الأسعار كإجراء وقائى ، وتتقلص الفجوات الزمنية بين مرات رفع الأسعار، وتستمر تلك العملية بالقصور الذاتى على نحو مشابه للعملية التضخمية فى أمريكا اللاتينية. وساهمت سياسة الخصخصة المجانية عن طريق الكوبونات (سنتناولها فيما بعد) بدورها فى تغذية تلك العملية . وقد تجاوزت معدلات التضخم ٣٠٪ شهريا فى عام ٩٢، ولم يطرأ انخفاض ملحوظ فى عام ١٩٩٣ ، حيث إنه بعد انخفاض نسبى فى الشهور الأولى عادت بعد ذلك إلى الارتفاع بدرجة أخطر فى النصف الثانى . وهكذا وصل المعدل السنوى للتضخم فى عام ١٩٩٢ إلى ١٤٥٠٪ ، وفى عام ١٩٩٣ إلى حوالى ١٠٠٠٪[٢٢] ، مع العلم بأن هذه هى أقل التقديرات ، وتوجد تقديرات أكثر ارتفاعا.

النتيجة الأخرى الواضحة للسياسات الليبرالية الحالية هى الكساد وانهيارالإنتاج . وهو يرجع

بدوره إلى مجموعة من العوامل . وقد أشرنا إلى جانب الطلب وانخفاض الأجور الحقيقية إلى النصف، مما يؤدى إلى انخفاض المبيعات الاستهلاكية. ومن ناحية أخرى فقد تقلص التصدير السوفيتى إلى العالم الخارجى بفضل إنهيار المنظومة التجارية العالمية "الاشتراكية" كما تقلص تصدير روسيا إلى بلاد الاتحاد السوفيتى السابق بعد تفككه ، وبفعل المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها كل جمهورية. ونتيجة لما سبق أن أشرنا إليه من انهيار الإستثمار، فإن الفروع المنتجة لوسائل الإنتاج تعانى بدورها من تقلص الطلب على منتجاتها. ويقدر الإنكماد التراجع فى الإنتاج الروسى فى عام ١٩٩٢ بمقدار ٢٠٪، وإذا أخذنا فى الإعتبار أن الانخفاض كان قد بدأ منذ بداية التسعينات مع إتجاه جورباتشوف لمزيد من التحرر ، فإن إجمالى الانخفاض الذى حدث حتى عام ١٩٩٢ وفق تقديرات الإنكماد يصل إلى ٣/١ الناتج القومى (٢٣). ولما كان الانخفاض فى الناتج الروسى قد استمر فى عام ١٩٩٣ بنسبة لا تقل عن ١١٪(٢٤) فإن الانخفاض فى الناتج الروسى قد تجاوز حتى الآن ٤٠٪ من الإجمالى. ويتضح الوضع الكارثى من حقيقة أن الخبراء يتوقعون استمرار الكساد أيضا فى عام ١٩٩٤ وبذلك سيكون الناتج الروسى قد فقد بالفعل فى ذلك العام نصف قيمته .

هذه هى القاعدة الاقتصادية التى تجرى فوقها سياسة الخصخصة الروسية . فبالإضافة إلى الاختلالات الاقتصادية العميقة القديمة الناجمة عن السنوات الطويلة للإدارة المركزية، تجرى الخصخصة فى ظل كساد عام، وتضخم مفرط ، فهل يمكن أن تؤدى الخصخصة فى تلك الظروف إلى إقالة الإقتصاد الروسى من عثرته ، وإعادة هيكلة المشروعات ناهيك عن إعادة هيكلة الاقتصاد فى مجمله؟

٣) المخطط الروسى للخصخصة

خلال عام ١٩٩٢ تم الإعداد لبرنامج الخصخصة الروسى، والذى كان وراء فريق من التخصصيين يترأسهم "ا. شوبايس" نائب رئيس الوزراء الروسى المسئول عن الخصخصة. وخلال الإعداد تمت صياغة المفهوم الأساسى للخصخصة، الذى طرأت عليه بعد ذلك عدة تعديلات .

ومن حيث مفهومها تعنى الخصخصة بيع جزء كبير من الملكية الحكومية، وفى المقام الأول الممتلكات الإنتاجية ، لمواطنى روسيا، جزئيا مقابل النقود، وجزئيا مقابل شيكات الخصخصة

(الكوبونات). وتمثل الخصخصة بذلك قطعا مع النظام السابق يتجلى فى انتقال الملكية الحكومية للأيدى الخاصة، وخلق طبقة من رجال الأعمال فى روسيا.

ووفق المخطط الأولى فإن هذا التحول يشمل ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الممتلكات الإنتاجية (الأرصدة الأساسية) للمشروعات. ويدخل هنا مشروعات مختلفة الأحجام : من العملاقة حتى الصغيرة. كما تجرى عملية انتقال الملكية فى شكلين أساسيين :(الخصخصة الصغرى)المشروعات التى يعمل فيها حتى ٢٠٠ شخص ، وذات الأرصدة الأساسية التى تصل حتى ٥ مليون روبل مزادات علنية أو مغلقة. أما المشروعات الكبيرة (الخصخصة الكبرى) فيجب أن يتم تحويلها أولا إلى "شركات مساهمة"، أى أن أرصدتها الأساسية يجب أن تقسم إلى حصص حيث تعطى أو تباع فيما بعد فى هيئة أوراق مالية (أسهم) للحائزين.

وتقوم خصوصية المفهوم الأساسى فى أن جزءا من ملكية المشروعات الكبيرة (٢٥٪ أسهم مميزة، وهى أسهم ليس لها حق التصويت) تمنح مجانا للعاملين فى المشروع، وجزء آخر (٥٪ أسهم عادية لها حق التصويت) تباع بشروط تفضيلية للقيادات الإدارية. كما منح العاملون بالمشروعات حقا إضافيا لشراء ١٠٪ من الأسهم العادية بقيمتها الاسمية (سواء بالكوبونات، أو بالنقد). أما باقى الملكية (٦٠٪ من رأس المال المساهم للمشروعات الكبرى)، وكذلك كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فتنتقل حيازتها للأجهزة الإدارية للدولة من لجان أو صناديق للملكية، حيث يتعين عليها أن تنظم بيع الأسهم فى السوق الحرة، وأن تقيم لهذا الغرض مزادات لبيع المشروعات الصغيرة.

ويبدو هيكل الملكية الذى يمكن أن ينتج عن هذا البرنامج على النحو التالى:

بالنسبة للصناعة الصغيرة فإنها ستجمع بين الملكية الخاصة الفردية وبين الملكية الخاصة لأشكال مختلفة من الجمعيات والتعاونيات العمالية .

أما فيما يتعلق بالصناعة الكبرى التى سيتم خصخصتها ، فإن الهيكل النهائى للملكية سيتشكل على النحو التالى:

١) العاملون فى المشروع
٢) القيادة الادارية التى تخصها نسبة غير كبيرة من الأسهم (وفق المخطط الأولى).

٣) الدولة والتى لها حق الإبقاء على ملكية ٢٠٪ من الأسهم من خلال صندوق الملكية.
٤) المستثمرون الخارجيون الذين حازوا الأسهم سواء مقابل النقود أو الكوبونات .(٢٥)

وخلال عام ١٩٩٢ خضع هذا النموذج لضغوط من مختلف الأطراف أدت إلى إدخال عدة تغييرات عليه . وجاء التعديل الأول نتيجة ضغوط الساعين لتحويل المشروعات الصناعية للملكية "فرق العمل" . فقد تم الوصول إلى حل وسط معهم أدخل بمقتضاه فى برنامج الخصخصة بديل جديد يضمن ملكية حاكمة لفرق العمل (٥١٪ من الأسهم) . وقد أصبح يشكل ما يسمى النموذج الثانى للخصخصة .

أما "جناح المديرين" والذى يمثله سياسيا "الاتحاد المدنى" فقد اتهم البرنامج الحكومى بأنه يهدم الهيكل القائم (لإدارة الصناعة) ويدفع بذلك اقتصاد روسيا نحو المزيد من الكساد . ونتيجة لضغط ذلك الجناح أدخل فى برنامج الخصخصة مايسمى النموذج الثالث والذى تضمن حق اختيار الادارة الحالية عشرين فى المائة من الأسهم ، مع حق شرائها خلال عام . وخلال ذلك العام يحتفظ المديرون الحاليون بالسيطرة على المشروع وحق اتخاذ القرارات .

ويتم اختيار أى من تلك النماذج الثلاثة للخصخصة فى النهاية بواسطة الاقتراع السرى الذى يجريه فريق العمل فى المشروع .

ومن أهم وأصعب أجزاء برنامج الخصخصة ، النظام المرتبط بالكوبونات. ويعادل مبلغ الكوبونات الموزعة تقريبا المبلغ الاسمى للمتلكات الخاضعة للخصخصة. ويحدد المبلغ الأخير بالقيمة المتبقية للأرصدة الأساسية للمشروعات فى ١ يناير ١٩٩٢. ويمنح كل من الـ ١٥٠ مليون مواطن روسى شيك خصخصة واحد قيمته ١٠٠٠٠ روبل (مما يصل إجمالا إلى ٥،١ تريليون روبل) . وتكمن خصوصية الكوبونات فى انها يمكن أن يتم تداولها فى السوق، ويمكن استثمارها فى الأسهم وفى الحالة الأخيرة يتم استهلاكها.وقد تم وضع نظام خاص للتجارة فى أسهم المشروعات. ووفقا لهذا النظام فيتعين دفع ما بين ٣٠٪ الى ١٠٠٪ من السعر الاسمى بواسطة الكوبونات ، أما ما يتم دفعه بنقود حقيقية فيجب أن يتم وفق القيمة السوقية للأسهم التى تتحدد فى المزاد . وعلى سبيل المثال فإذا كان لدينا ١٠ أسهم القيمة الاسمية لكل منها تساوى الف روبل ، وقدرت قيمتها عند دخولها المزاد بمليون روبل ، فعندئذ يجب أن يدفع فى هذه الأسهم العشرة ٥ ، ٠ كوبون + ٥٠٠ ألف

روبل من النقد. ويعطى هذا النظام نظريا إمكانية لارتفاع سعر الكوبونات فى السوق الحرة.

ومع منتصف عام ١٩٩٢ اتضحت معالم نظام التحول إلى الشكل المساهم. ويمكن الإشارة لنوعين من المؤسسات تلعبان دورا هاما فى تلك العملية . أولا :الأجهزة الإدارية من لجان وصناديق الممتلكات التى نشأت فى المستويات المحلية المختلفة. وتدخل المشروعات فى روابط بهذه الأجهزة التى يتخوف البعض من تحولها لشركات حكومية قابضة من الناحية الواقعية، رغم أن التشريع قد تضمن إجراءات تحاول (الحيلولة دون ذلك ، مثل حرمان الأسهم التى تحوزها تلك الأجهزة من حق التصويت، وتحديد مواعيد لبيع الأسهم للمستثمر الخاصين) ، ثانيا :صناديق الاستثمار الخاصة التى سمحت الحكومة بتسجيلها، لكى تتلقى الكوبونات من السكان مقابل الأسهم التى تصدرها، وذلك من أجل استثمار تلك الكوبونات فى أسهم الشركات المخصخصة. وتعد تلك الصناديق بذلك نمطا قريبا من شركات الاستثمار الموجودة فى الغرب .(٢٦)

٤) تقويم للنتائج الأولى للخصخصة

بعد تحرير الأسعار فإن الخصخصة هى الجانب الثانى من برنامج "الإصلاح" الروسى الذى يتم تنفيذه فعليا. ولكن حتى من حيث حجمها ومعدلاتها - لا نبحث هنا شكل الخصخصة ومغزاه - فإنها تسير بشكل أبطأ من المتوقع .

وبالنسبة للخصخصة الصغرى تم حتى ١٩٩٣/٣/١ خصخصة أكثر من ٣٥ ألف مشروع من بين ٧٦٨٨٤ مشروعا خاضعة للخصخصة الصغرى، وبنسبة ٤٥٪ من إجمالى تلك المشروعات . وتتوزع تلك المشروعات قطاعيا على النحو التالى :الخدمات أكثر من ١١ ألفا(٤٨٪ من المشروعات فى القطاع) التجارة ٩ آلاف فى مشروع (٤٥,٦٪)، المطاعم ٥٤٠٠ مشروعا. ويعبر ذلك بوضوح عن كون الخصخصة الصغرى متوجهة للتجارة والخدمات، وغير مرتبطة بالصناعة . وفى حين يتم بيع هذه المشروعات عن طريق المزادات ، فإن ما لا يقل عن نصفها يجرى بيعه بواسطة العطاءات .

ويلاحظ إتجاه معدل الخصخصة إلى التباطؤ بدءا من عام ١٩٩٣ فقد انخفض المتوسط الشهرى للطلبات المقدمة بمقدار ٥٠٪ فى بداية العام، كما تقلص طابور الانتظار للمستثمرين (٢٧). ويبرر المسئولون ذلك بأن أفضل المشروعات قد تم بيعها فعلا، فى حين يستمر الغموض قائما بشأن مسألة ملكية أرض المشروع وعقاره.

وتعتبر الخصخصة فى الزراعة متميزة عن مخطط الخصخصة الصغرى أو الكبرى. ومع ذلك فتنبغى هنا الإشارة إلى أن قرار الرئيس يلتسين بشأن الملكية الخاصة للأرض لا يحل مسألة العلاقات الإنتاجية فى الزراعة بشكل واضح، إذ إن تنفيذه الفعلى سيرتبط بإجراءات تشريعية تفصيلية أخرى. ومع ذلك فإن الحركة نحو تأسيس مزارع فلاحية مستقلة عن أشكال الزراعة الجماعية السائد(الكولخوزات والسوفخوزات) والتى تستند إلى الفكرة الشائعة عن أفضلية الإنتاج الصغير فى الزراعة، قد أدت بدورها إلى نتائج أقل بكثير من المتوقع. وقد اتضح أن هذه المزارع الفلاحية تواجه نفس المشاكل التى تواجهها الكولخوزات والسوفخوزات ، بل إن قدرتها على مواجهة المشاكل التى يعانى منها قطاع الزراعة قد تكون أقل. وتعانى الزراعة الروسية من مشكلة انهيار نظام الإمداد والتموين بالمدخلات الزراعية بعد انتهاء الإدارة بالأوامر. كما تعانى من حالة التضخم المفرط والذى تجد فيه الزراعة نفسها فى وضع خاسر عند مبادلة منتجاتها. ذلك أنه بحكم الطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعى ، فمهما تم رفع أسعار المنتجات الزراعية، فإن هذا العائد يكون قد تلاشى بفعل التضخم قبل الدورة الزراعية التالية. وتعانى المزارع الفلاحية بالإضافة إلى ذلك من عدم وجود شبكات لتسويق منتجاتها، ولذلك فمن الممكن أن تلجأ لشبكات التسويق الخاصة بالكولخوزات والسفخوزات . ويصعب من مهمة التحول لأشكال الإنتاج الفلاحى الصغير واقع أن الحياة الاجتماعية وكافة أوجه الخدمات فى الريف مرتبطة بشكل أساسى بالكلخوز أو السفخوز كوحدة اجتماعية وليس مجرد وحدة اقتصادية.

وقد بلغ عدد المزارع الفلاحية فى روسيا فى أول نوفمبر ١٩٩٣ وفق الإحصاءات المتاحة ٢٦٨ ألف مزرعة . ولكن عملية تأسيس مزارع جديدة قد تباطأت فى الشهور الأخيرة من العام، بالإضافة إلى اتجاه أعداد ملحوظة منها إلى الإفلاس ، وخلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٣ توقفت ٩ آلاف مزرعة فلاحية عن العمل بسبب الصعوبات التى تواجهها.

ويمكن تصور وزن تلك المزارع الفلاحية فى الريف الروسى إذا قارنا عددها (٢٦٨ ألف) بعدد "المزارع الشخصية المساعدة"وهى ذلك الجزء من الأرض الذى يخص كل عامل فى إطار المزارع الجماعية (الكولخوزات) ، والذى يزرعه لحسابه ، ولكن بدون أن ينفصل عن الكولخوز، وباستخدام التسهيلات التى يمكن أن يقدمها. وقد بلغ عدد تلك المزارع الشخصية المساعدة ١٨ مليون. ومن

حيث المساحة ففى تقريرنا العام والأولى أنه بعد أكثر من ٤ سنوات من الخصخصة فى الزراعة لايزيد حجم المزارع الفلاحية الخاصة عن ١٠٪ من المساحة الزراعية.

أما الكولخوزات والسفخوزات ذاتها والتى يصل عددها الى ٢٤ الفا فقد قررت فرق العمل فى حوالى ثلث هذا العدد (٨,١٠٠ كولخوز وسفخوز) الابقاء على وضعها الراهن ، فى حين قررت فرق العمل فى ١١,٣٠٠وحدة أخرى التحول الى شكل الشركات المساهمة ،أو أشكال تعاونية أخرى .(٢٨)

أما بالنسبة للخصخصة الكبرى فعلى حين يقدر عدد المشروعات الكبرى (التى توظف مايزيد على ٢٠٠ عامل ، بحوالى ٢٦,٠٠٠ مشروع فإن عدد المشروعات التى اتخذت بشأنها لجنة الدولة للملكية قرارا بتحويلها الى شركات مساهمة تمهيدا لتخصيصها يبلغ٧٤٦٢ مشروعا . وحتى بداية عام ١٩٩٣ كان قد تم تحويل ٣٧٥٧ مشروعا منها الى شركات مساهمة ، اى بنسبة ٤٠٪ ، وهو معدل أبطأ من المستهدف ويصعب مهمة ايجاد ممتلكات تتجسد فيها شيكات الخصخصة التى وزعت على المواطنين .

وبلغ عدد الشركات الكبيرة التى تم بيعها فعلا حتى ابريل١٩٩٣، ١٥٤٧ شركة ، منها ٣٧٢ مشروعا يعمل بكل منها أكثر من الف مشتغل ، وتوظف طائفة المشروعات الاخيرة ٨٦٪ من العمالة فى المشروعات التى تم خصخصتها.

وقد اتبعت معظم المشروعات الكبرى التى تم خصخصتها، النموذج الثانى للخصخصة (الذى سبقت الاشارة له)، والذى بمقتضاه يشترى العاملون والمديرون فى المشروع ٥١٪ من أسهمه.(٢٩)

ورغم انه من الناحية النظرية يمكن للأجانب الاشتراك فى عملية شراء أسهم الشركات المخصخصة ، فإنه الى الان لم يتم عمليا ، رغم إن شوبايس نائب رئيس الوزراء المسئول عن الخصخصة كان قد أعلن من وقت مبكر ان الاجانب سوف يسمح لهم بالمشاركة فى الخصخصة (٣٠). ومن أجل إتاحة الفرصة للأجانب للمشاركة فى عملية الخصخصة صدر مؤخرا (يونيو ١٩٩٣) قرار للبنك المركزى الروسى يتيح للأجانب فتح حساب خاص فى البنوك الروسية يمكن بواسطته اجراء عمليات بيع وشراء المشروعات الاستثمارية الاجنبية ، بما فى ذلك المشروعات الخاضعة

للخصخصة[٣١] . إلا أن الآراء المعارضة تعبر عن مخاوفها من إمكانية حدوث مخاطر ناجمة عن دخول الأجانب الأكثر خبرة بعملية السوق فى الخصخصة .[٣٢] وقد حدثت فى بلاد اوربا الشرقية الاخرى بالفعل حالات من هيمنة رأس المال الاجنبى على قطاعات كانت رابحة من قبل بغرض فرض توجهاته الخاصة ، مثل شراء الاجانب لشبكة تجارة التجزئة فى المواد الغذائية فى المجر ، والذى تسبب فى تحويلها من بلد مصدر الى مستورد للغذاء .[٣٣]

ومن الصعب التنبؤ بمدى تأثير محاولات بعض أطراف السلطة الروسية لاجتذاب رأس المال الأجنبى للمشاركة فى الخصخصة . وفى تقديرنا انه من المستبعد حدوث مشاركة واسعة اجنبية فى شراء اصول الشركات الخاضعة للخصخصة فى الاجل المنظور على الاقل ، رغم إن رأس المال الاجنبى يساهم عموما فى نمو النشاط الخاص ، ولكن حتى الآن عن طريق إقامة مشروعات جديدة مختلطة وليس عن طريق شراء الأصول القائمة. وقد وصلت الاستثمارات الأجنبية فى دول الكومنولوث عموما إلى ٥٦٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٢ موزعة على ٥٤٠٠ مشروع [٣٤] ومن ناحية أخرى فإن نظام الخصخصة المتبع لم يأخذ حتى الآن فى الاعتبار إمكانية استخدام الديون الخارجية (سواء الدين الخارجى لروسيا ، أو ديون البلاد النامية المستحقة لها والتى يصل تقديرها إلى ١٧٠ مليار دولار) فى عملية الخصخصة بواسطة تحويل الديون إلى أصول ، ولا يتعدى الأمر حتى الآن وجهات نظر تطرح فى المجلات الاقتصادية .[٣٥]

المسألة الأخيرة التى يتعين أن نشير إليها فى تقويمنا لمدى التقدم فى تنفيذ برنامج الخصخصة الروسى هى المتعلقة بمدى النجاح فى نظام "الشيكات" أو كوبونات الخصخصة "Voucher". وفى حين أن بعض البيانات الصادرة عن مسئولين حكوميين متضاربة وتبدو مبالغا فيها ، بدليل صدور قرار حكومى بتجديد أجل سريان تلك الشيكات إلى يوليو ١٩٩٤ [٣٦] فإن الدلائل تشير إلى أن ٥٠ مليون كوبون على الأقل قد ظلت حتى نهاية عام ١٩٩٣ بدون توظيف. أما الكوبونات التى تم استثمارها فعلا فى أسهم مشروعات الدولة الخاضعة للخصخصة فحتى يونيو ١٩٩٣ لم تتجاوز ٤٥ مليون كوبون من إجمالى عدد الكوبونات التى تم طباعتها والتى تصل إلى ١٥٢ مليونا ، أى بنسبة ٣١٪ فقط . وفى الوقت الذى تراكم فى "صناديق الاستثمار كميات كبيرة من تلك الكوبونات وصلت نسبتها حتى يوليو ١٩٩٣ إلى ٧٣٪ من الكوبونات التى استثمرها المواطنون الروس ، فإن

مساهمة تلك الصناديق فى شراء أسهم الشركات من خلال المزادات ضعيفة ولاتتجاوز ٧٪ ، فى حين تم شراء النسبة الباقية إما بواسطة الأفراد أو الشركات الخاصة. ويظهر ذلك ضعف القدرة التنافسية لتلك الصناديق ، رغم مراكمتها لكميات كبيرة من الكوبونات .(٣٧)

٥) الخصخصة من المنظور الاجتماعى

من الناحية الاجتماعية ليست إشكالية الخصخصة هى مجرد الإجابة على سؤال لمن تؤول الملكيات الخاضعة للتخصيص ، بل هى تتعلق بالقوى الدافعة لتلك العملية ، وبمستقبل تطور الوضع الانتقالى الراهن والذى يتميز فى بلد مثل روسيا بتجاذب قوى فكرية وسياسية ، والأهم اجتماعية بالغة التناقض . وتتميز الخصخصة فى روسيا مثلها مثل البلاد "الاشتراكية" السابقة الأخرى - مع الاحتفاظ بالفوارق الكمية بينها- عن مثيلاتها من عمليات الخصخصة سواء فى الغرب أو البلاد النامية بأننا أمام خصخصة تستهدف فى النهاية تحويل منظومة بأكملها لا بعض عناصرها ، ثم إن هذا التحول يتم فى غياب مبدئى للسوق، ولطبقة رأسمالية من رجال الأعمال. نتيجة لذلك أصبح الصراع حول أشكال الخصخصة تعبيرا عن الصراع الاجتماعى فى المرحلة الراهنة للتطور ، بكل ما يمكن أن ينتج عنه فى المستقبل من نماذج مختلفة للتطور الاقتصادى.

وبالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين ، فإن الخصخصة تعنى فى المقام الأول نشوء وتكوين طبقة من رجال الأعمال من النمط الرأسمالى الخاص . وهذه الطبقة تتشكل بالفعل منذ فترة ولكن بطريقة غير متجانسة ، ولذلك فهى مازالت أقرب إلى أن تكون فئات وشرائح أكثر منها طبقة كلية متماسكة.

ويرجع الاقتصادى الروسى "جيمبلسون " تشكل طبقة رجال الأعمال الروس إلى المراحل الثلاث التالية : منذ الستينات وحتى عام ١٩٨٧ قطاع خاص خفى محدود فى ظل الاشتراكية "الفعلية" مع هيمنة مطلقة لقطاع الدولة المخطط على نحو صارم . ١٩٨٧ - ١٩٩١ إضفاء الشرعية الجزئية على قطاع الأعمال الخاص مع الإصلاحات الجزئية لقطاع الدولة فى ظل البيرسترويكا . وأخيرا فمنذ نهاية عام ١٩٩١ اتخذت خطوات حاسمة فى اتجاه إضفاء الشرعية الكاملة على القطاع الخاص ، وفى نفس الوقت جرت محاولات راديكالية لإصلاح المشروعات الحكومية وخصخصتها على نطاق واسع (٤٨). وبعيدا عن الطابع التقويمى الوارد فى عبارات الباحث لعملية الإصلاح "الجزئى" أو "الراديكالى" يمكن

الاتفاق مع تقسيمه مع تحفظ واحد ، حيث تبدأ المرحلة الثالثة فى تطور قطاع الأعمال فى تقديرنا إلى النصف الثانى من عام ١٩٩٠ وليس إلى نهاية عام ١٩٩١. وتبعا لذلك فإن رجال الأعمال الحاليين هم وليدو فترة البيرسترويكا ، ولكن الكثير من بينهم مع ذلك هم نتاج تحول رجال الأعمال الأقدم الذين ينتمون إلى عهد بريجنيف ، وخروجهم من النشاط الخفى إلى العلن. والشرائح الأربع التى تشكل طبقة رجال الأعمال الحاليين هى بالتالى:

أ - رجال النشاط الخفى بمختلف ألوانهم . وقد أدى النهج الجديد إلى إضفاء الشرعية على كل من مارس النشاط تحت الأرض. ويرى عدد من الباحثين أن نسبة هؤلاء بين رجال الأعمال الحاليين كبيرة رغم أنه ليس كل من كان يمارس النشاط الخفى يسارع بالظهور فى دائرة الضوء.

ب - رجال الأعمال من الموجة الجديدة. وهم فى الغالب من المتعلمين أصحاب الكفاءات العالية من العاملين فى مراكز البحث العلمى والوزارات والمشروعات الذين أتاح لهم قانون التعاونيات الذى أصدره جورباتشوف التحول إلى قطاع الأعمال.

جـ - أسبقية تحول النمنكلاتورا "Nomenklatura" الحزبية والحكومية إلى قطاع الأعمال . ففى بداية التحول إلى السوق قام الأعضاء القياديون فى الحزب والحكومة بالانتقال إلى النشاط الخاص ، وأتاح لهم منصبهم السياسى تحقيق أسبقية فى هذا التحول بالنسبة لغيرهم. تلك الشريحة التى تعرف بأسم "نمنكلاتورا" هى التى أسست فى البداية العديد من البنوك والشركات القابضة والاتحادات والشركات فى الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٠.

د - المديرون ورؤساء المشروعات . وقد أطلق على تحويل المديرين للمشروعات التى يرأسونها إلى ملكية خاصة مصطلح "خصخصة المديرين" أو "الخصخصة العفوية". وقد تسارعت تلك العملية بوجه خاص بعد فشل "انقلاب" أغسطس . وفى الواقع إن تأثير العامل النفسى هنا مفهوم ، إذ فى ظل الشعور بحتمية انهيار النظام ، يسود الاتجاه إلى التصرف بسرعة وقبل فوات الأوان. ورغم مسئولية الجميع عن انهيار النظام السابق فإن دراسات اجتماعية تظهر أن أنصار السوق من بين المديرين لم يكونوا يزيدون عن الثلث .(٣٩)

ومع اطراد عملية الخصخصة يمكن القول أن تأثير مختلف هذه الشرائح ووزنها النسبى

وأهميتها بالنسبة لمستقبل تلك العملية غير متساوية. ذلك إن القطاع الخاص بالمعنى الدقيق للكلمة والذى يستند إلى رجال أعمال مستقلين فعلا عن الدولة ذو وزن محدود. والأهم من ذلك أنه لا يشتغل أساسا حتى الآن فى مجال الإنتاج ، بل فى أعمال الوساطة والمضاربة وما شابهها.(٤٠) وذلك ما يتيح لنا القول بأن العنصر الحاسم فى التطور والمستقبل سيظل شريحة المديرين والتحالفات الاجتماعية التى يستطيعون إقامتها ، والتى يعد التحالف مع الطبقة العاملة الذى تبلور منذ أيام جورباتشوف أهم معالمها.

والواقع إن الطبقة العاملة بالرغم من دورها الهام فى إسقاط النظام القديم ، والذى يرجع بدرجة كبيرة إلى حركة الاضطرابات التى بدأت منذ عام ١٩٨٨، لم تستطع أن تحافظ على موقف مستقل فى مسألة الخصخصة ، بل على العكس بدت إجمالا ذات عواطف متوجهه إلى السوق. ومع ذلك فإن خطة الخصخصة الروسية التى اتبعها الرئيس يلتسين كانت مضطرة فى النهاية إلى تقديم تنازلات أساسية للعمال .

ذلك إن الاحتجاجات العمالية الأولى على الخصخصة العضوية(خصخصة النومنكلاتورا) والتى وجدت تعبيرا عنها فى المؤتمر التأسيسى "لاتحاد فرق العمل " الذى انعقد فى موسكو وضم ممثلين "لمجالس فرق العمل " فى أكثر من خمسمائة مشروع ، لم تستطع الحفاظ على تماسكها فيما بعد. وقد أدان ذلك المؤتمر خصخصة النومنكلاتورا ، وطالب بنقل الملكية مجانا للعمال ، وعدم إغلاق المشروعات الخاسرة إلا إذا امتنع العمال عن حيازتها بشكل جماعى.(٤١)

وتبدو محصلة خطة الخصخصة التى أمرها يلتسين فى النهاية توافقية ووسيطة إلى حد بعيد، وهى لا تتوافق تماما مع رغبات فريق "الراديكالين " الذين كان يتزعمهم "جيدار" الأمر الذى يعطى مبررا للاعتقاد بأن يلتسين لا يشكل ذلك الانقطاع مع الماضى- خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار العامين الأخيرين لحكم جورباتشوف - بالشكل الشائع فى الكتابات عن روسيا. ويظل يلتسين فى النهاية- وهو ابن الجهاز السوفيتى القديم حتى وإن تمرد عليه - قادرا على إقامة سلطته على نحو متوازن ، لا يعطى إمكانية السيادة التامة لأحد أجنحة السلطة على بقية الأجنحة ، وهى لعبة التوازن التى تعلمها بالضرورة بحكم خبرته الطويلة فى الجهاز.(٤٢)

وجدير بالذكر أن مسألة الكوبونات أو شيكات الخصخصة والتى هى اليوم المحور الأساسى

لخطة الخصخصة ، لم تكن واردة فى تلك الخطة فى البداية. ويعترف إيجور جيدار علنا بأنه هو وفريقه ليسوا واضعى برنامج الخصخصة " وأنهم اقترحوا برنامجا آخر لم تكن فيه مثل هذه التنازلات الكبيرة لفرق العمل ، وأن السوفيت الأعلى (الذى حله يلتسين فيما بعد فى سياق الصراع على السلطة) هو الذى اتخذ القرار بتلك التنازلات ، حيث كانت النتيجة برنامجا توفيقيا.(٤٣)

وقد أصبح هذا البرنامج الوسطى فى النهاية هدفا لكل الانتقادات المتعارضة، التى تكشف فى تعارضها عن حقيقة أن آفاق تطور تلك العملية تظل فى النهاية مفتوحة لاحتمالات متعددة.

فنظام كوبونات الخصخصة ينتقد من ناحية لكونه باسم المساواة يؤدى إلى النقل المجانى للملكية ، وبالتالى لا يساهم فى حل مشكلة التمويل سواء لمعالجة عجز الموازنة أو لتحديث المشروعات. وهو ينتقد من الزاوية العكسية لكونه وإن حاول الانطلاق من مبدأ المساواة ، فإن تلك المساواة المزعومة مجرد مساواة شكلية ، وإن النظام المتبع يقوض تلك المساواة بواسطة الامتيازات التى يحصل عليها العاملون فى المشروعات المعروضة للبيع ، كما إن حيل المديرين والمسئولين والسلطات المحلية تقوض آمال المساواة.

بينما الليبراليون المنسجمون (وأبرزهم لاريسا بياشيفا ، فيتالى نيشول) لا يعارضون خصخصة الكوبونات من حيث المبدأ، فهم لا يوافقون على شكلها الراهن ، ويرون أنها لا تؤدى إلى نشوء ملكية خاصة حقيقية. وهم ينتقدون "إيجور جيدار" لخيانته للمبادىء الليبرالية، فى حين يرى جيدار أن القبول بالصيغة الوسط كانت هى الشىء الوحيد المتاح. وتتلخص مطالبهم الأساسية فى ثلاث نقاط :سرعة الخصخصة، وشموليتها، وتقليص دور الاجهزة الادارية . وكانت"بياشيفا" التى عينها عمدة موسكو كمسئولة عن تنفيذ برنامج الخصخصة قد أعدت برنامجا لخصخصة كل التجارة والخدمات فى العاصمة خلال شهرين فقط يستند الى نقلها للملكية العاملين .ولكن حكومة يلتسين أدانت ذلك البرنامج بوصفه غير شرعى ويمثل "مغامرة خالصة"، وأوضحت الحكومة ان الخصخصة عملية طويلة . وقد اضطرت "بياشيفا" الى الاستقالة .

وينتقد الليبراليون سياسة تحرير الاسعار فى غياب الخصخصة باعتبارها ليست أكثر من تضخم مفرط احتكارى . والى جانب بطء الخصخصة فهم ينتقدون الحكومة كذلك لفشلها فى تعريض المشروعات لمناخ السوق الحقيقى .(٤٤)

ويحبذ الليبراليون صراحة " الخصخصة العفوية " أى الخصخصة التى تجرى بدون الالتزام بالتشريع ، ولا تخضع لاشراف الأجهزة الادارية، والتى يطلق عليها الآخرون بالمقابل "الخصخصة المتوحشة" "وخصخصة النهب" . نيشولين" يكتب : "لكى تصبح حقوق الملكية فعالة فى الاسواق الجديدة فإنها يجب أن يعاد توزيعها بواسطة التبادل الطوعى. وهذا الهدف بالذات تحققه الخصخصة العفوية ويضيف : إن السلطات الروسية ينبغى ان تصدر اعلانا عاما يتضمن أن أى اتفاق حول الملكية تتخذه جميع الأطراف المعنية سوف تقره الدولة (٤٥). "بياتشيفا" بدورها - وبعد استقالتها- تؤيد صراحة الخصخصة التى يجريها عمدة موسكو " يورى لوجيكوف "، والتى تتجاهل التشريع القائم بشأن الخصخصة . بينما يشير الاخرون الى أن ذلك الاسلوب فى خصخصة شبكة التجارة فى العاصمة،والذى تجاهل المزادات والعطاءات المنصوص عليها تشريعيا،لم يؤد الى تحسين كفاءة التجارة، ولا الى تغير طريقة تعاملها مع الجمهور،بل الى زيادة ديكتاتورية البائع .(٤٦)

وبالمثل فإن تقويم طبيعة " النموذج الثانى" للخصخصة، والذى يعتبر هو النموذج المتبع عمليا فى الخصخصة الكبرى،أى فى خصخصة المشروعات الصناعية الكبيرة، والذى بمقتضاه يحتفظ العاملون فى المشروع بغالبية الأسهم (٥١٪)، وتحتفظ الدولة بنسبة، ولا يبقى للخارجين سوى نسبة (٣٠٪)، تثير آراء متعارضة. وفى حين يرى "يافلنسكى، وفولسكى" (أحد أجنحة المديرين الذين يتبعون "الاتحاد العلمى الصناعى" الذى تحول فيما بعد إلى"اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال" ثم إلى "الاتحاد المدنى" الذى يعد حزبا سياسيا معبرا عن الوسط ، إن الخصخصة قد سارت فعليا فى طريق التجميع "Collectivization" وعلى نحو يشابه "الرأسمالية الشعبية اليوغسلافية"، وبالتالى فلايوجد مالك حقيقى للمشروعات، وإن ذلك يقود فى النهاية إلى تقويض نشاطها حيث أن العمال بوصفهم ملاكا يميلون إلى توزيع الأرباح فيما بينهم بهدف الاستهلاك وليس لإعادة توظيفها لتطوير الانتاج (٤٧)، فإننا نجد تقويمات أخرى مختلفة لطابع تلك العملية. فعلى النقيض من ذلك ترى وجهة النظر المقابلة أنه فى غالبية الحالات ، وبعد نقل الملكية لفرق العمل تبدأ عملية إعادة توزيع الحصص والأسهم وتركيزها فى أيدى هؤلاء الذين يرغبون ويستطيعون أن يصبحوا ملاكاوبالتالى تحدث خصخصة حقيقية بمعنى نقل الملكية للأيادى الخاصة (٤٨)، بينما يتخذ "سيمون كلارك" موقفا متميزا بين الرأيين السابقين، وإن كان أقرب إلى الموقف الأول. فهو يرى ببساطة أن ما يجرى هو "إعادة تكوين للنظام السوفيتى من "أسفل" . وهو يرى إن البرنامج الحكومى ذاته يساعد على ذلك . ذلك

إن المستفيد الأول من تحرير الأسعار هو المشروعات الحكومية بعد إزالة نظام ازدواجية الأسعار الذى كان يستفيد منه القطاع الخاص . كما إن نشاط البنوك التجارية ساهم فى إمداد تلك المشروعات بالائتمان الذى يعوضها عن القيود المفروضة على الموازنة. وهو يرى ملامح إعادة تشكل النظام فى العناصر التالية :

أ - إن المشروعات قد أحلت محل النظام المخطط للتوزيع نظاما قائما على الصلات الأفقية .

ب - أن المشروعات تحدد الأسعار التى تدخل بها التعاقدات، وفى ظل غياب قاعدة أخرى فإنها استمرت فى اتباع الممارسة القديمة لتحديد السعر على أساس إضافة محددة للتكلفة "Cost-plus pricing" .

جـ - بالرغم من أن المشروعات تعمل على أساس "الحساب الاقتصادى" أو "التمويل الذاتى "Self financing" (التعبير بالروسية "خوزرشوت")فإن هذا لا يعنى أنها أصبحت رأسمالية، وأنها لا تقوم بأكثر من تغطية نفقاتها الجارية لكى تكون رابحة بل إن النفقة النقدية الوحيدة التى تقوم بها ما يقابل الأجور. أما النفقات اللازمة لتسديد الالتزامات أمام الموردين فهى تتم عن طريق التوسع فى الائتمان ، والتوسع فى اللجوء لشكل المقايضة "barter" وهما العنصران اللذان أنقذا المشروعات عند انهيار النظام المركزى .(٤٩)

ماذا يمكن أن نستخلص نحن من هذا كله ؟

من المؤكد أن شكل الخصخصة الراهن يعتبر تنازلا هاما للعاملين اضطر الرئيس يليسين انتهاجه لأسباب اجتماعية وسياسية . إلا ان الحقوق المعطاه للعمال هى مع ذلك مقيدة إلى حد بعيد. فحرمان الأسهم العمالية من حق التصويت يحد من قدرة العمال على المشاركة فى اتخاذ القرارات الهامة من وجهة نظر الإدارة وأصحاب رأس المال .والواقع إن الخصخصة إذ تحرر الادارة الحالية من الخضوع المباشر لسلطة الدولة ، فمن الواضح كذلك أن المديرين مضطرون للاستمرار فى سياسة التحالف مع العمال . ولكن هذا التحالف يلعب فيه العمال دورا تابعا . ومع ذلك فإن العملية كلها تبدو فعلا مازالت بعيدة كثيرا عن أن تكون خصخصة بالمعنى الرأسمالى المفهوم . فللمستثمرين الخارجيين فى النهاية حصة أقلية. ولايستبعد حتى أن يكونوا من بين المرتبطين بالمشروع من خلال منظومة العلاقات

الأفقية السابق ذكرها . وفى الواقع فإن الجهات الغربية المعنية بالعملية لابد وأنها تدرك جيدا أن التحول للرأسمالية فى مجتمع كالمجتمع الروسى هو عملية تاريخية طويلة ، ولذلك فإن أهدافها فى المرحلة الحالية هى أولا التأكيد على تفكيك نظام الإدارة المركزى القديم ، ثانيا محاولة الترسيخ التدريجى لفكرة الملكية الخاصة . بينما أن العنصرين الأساسيين المضادين هما الأزمة الاقتصادية المتعمقة ، والعقلية أو الذهنية "التعاونية" واسعة الانتشار فى صفوف الطبقة العاملة والشرائح الأخرى من المجتمع الروس . وبين تجاذب تلك العناصر سيتحدد فى الأجل الطويل مستقبل التحول الاقتصادى فى روسيا .(٥٠)

٦) مشاكل الخصخصة والإنتقال للسوق

ترتبط فعالية التحول للسوق فى روسيا باعتبارها الحالة الأكثر نموذجية للاقتصاد المدار مركزيا بما إذا كانت الخصخصة وتغيير شكل الملكية تتيح فى حد ذاتها علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد السوفيتى السابق، وبما إذا كانت السمات الهيكلية لهذا الاقتصاد تسمح من ناحية أخرى بالحديث عن اقتصاد السوق بمجرد إجراء هذا التغير القانونى لشكل الملكية. وتلقى بظلالها على العملية كلها حالة الأزمة المتعمقة التى يعيشها الاقتصاد، والتى هى بجميع المعايير ليست أزمة عادية تشبه مثلا الأزمات الدورية الحالية فى البلاد الرأسمالية. وعند أخذ هذين العاملين فى الاعتبار تتكشف أبعاد مفهوم الخصخصة وفلسفته، وهل يصبح هدفا فى حد ذاته أم إنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى.

وعلى الرغم من أن الانتقاد الليبرالى لسياسة تحرير الأسعار بدون خصخصة قد يبدو محقا، إلا إن الخصخصة ذاتها فى ظل مستوى غير عادى لتمركز الإنتاج - احتكارى - قد لاتكون ذات دلالة على التحول إلى السوق. فالسوق لايفترض فقط التقاء المنتجين بالمستهلكين أو البائعين بالمشترين، بل هو يفترض لذلك كثرة من المنتجين والبائعين .

فقاعدة الاحتكار فى روسيا (أو الاتحاد السوفيتى السابق)، هى الهيكل الإنتاجى للاقتصاد ذاته ، ومن غير الواقعى لذلك تصور التحول للمنافسة بمجرد إزالة الشكل الحكومى. وإذا اعتبرنا أن السوق يعد احتكاريا إذا كان مشروع واحد ينتج م/١ السلعة المحددة، أو إذا أنتج عدد محدود من المشروعات م/٢ تلك السلعة، فيمكن اعتبار الهيكل الإنتاجى الروسى احتكاريا بنسبة ٧٠٪ - ٨٠٪.وإذا وضع فى الاعتبار الاحتكار الإقليمى (الناتج عن تكاليف النقل والمواصلات فى بلد

مترامى الأطراف)، فإن المنتجين يتمتعون باحتكار كامل تقريبا (٥١)، ويمكن تكوين تصور عن درجة تمركز الإنتاج بالمقارنة بالولايات المتحدة مثلا إذا قارنا نسبة العمالة فى العمالة فى المشروعات الصناعية الكبرى فى الاتحاد السوفيتى فى اجمالى العمالة الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ بلغت تلك النسبة فى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٨(مشروعات يعمل بها أكثر من ١٠٠٠ عامل)٧٣,٣٪ فى حين أن النسبة المقابلة فى الولايات المتحدة كانت ٢٥,٨٪ فقط (الرقم لعام ١٩٨٥)(٥٢). والتحرير والخصخصة فى ظل هذا الوضع لم تؤد إلا إلى هيمنة المنتج والبائع فى ظل انخفاض الإنتاج مع أن السوق ظلت فى النهاية غير مشبعة سلعيا . وهذه النتيجة - وبالمقارنة - تأتى عكس كل البدايات الأولى للبرنامج الإصلاحى منذ أيام جورباتشوف والذى استند كثيرا إلى ضرورة التحول من سوق المنتجين إلى سوق المستهلكين وتلبية مطالب المستهلك

ومن ناحية أخرى فإن معالجة هذا الوضع بمحاولة تقسيم المشروعات الموجودة تظل معالجة وهمية، إذ إنها يمكن أن تؤدى إلى مشروعات ضعيفة، وستكون تلك المشروعات فى الغالب مفتقرة للاستقلالية بحكم استمرار روابط الهيمنة الرأسية فيما بينها (٥٣). ومن الواضح أنه لايوجد حل سريع لهذا الوضع ذلك إنه مرتبط فى النهاية بسياسة للتحديث والتحول الهيكلى للاقتصاد، وليس بإجراء يتخذ بخطوة واحدة على طريقة "الصدمة".

من ناحية أخرى فإن تطور السوق غير ممكن بدون تطور بنيته التحتية من شبكة التسويق، والبنوك، والبورصة. وهنا لانجد فقط تأثير حداثة النشأة، بل انعكاس الأزمة الاقتصادية الحادة، وعلى الأخص العملية التضخمية التى تحول دون الثقة فى الاقتصاد النقدى عموما.

فقد تزايد عدد مايسمى "البنوك التجارية" بسرعة. وفى نهاية عام ١٩٩١ كان يوجد فى الاتحاد السوفيتى السابق ١٦١٦بنكا، بينما وصل عددها إذا أضفنا لهاالفروع إلى ٣٥٠٠. ومع ذلك فاللافت للنظر أن كل هذه البنوك لا تستطيع الاستمرار فى العمل بدون الدعم المستمر وغير المحدود من البنك المركزى. وفى ظل التضخم المفرط لا يستطيع أى منها فى الواقع أن يأمل فى اجتذاب الودائع على الإطلاق، إذ إن أى سعر للفائدة سيكون أقل من معدلات التضخم الذى يصل فى بعض التقديرات إلى ٢٥٠٠٪ سنويا. ومن زاوية سياسة الإقراض فإن البنوك مستمرة فى إقراض المشروعات بما فيها المشروعات الحكومية. وبما أن غالبية المشروعات خاسرة، تتفاقم بإطراد مشكلة

عدم السداد. ومع نهاية عام ١٩٩١ كان واحد من كل أربعة بنوك موسكوفية يعانى عجزا فى موازنته ، مما يعنى عمليا الإفلاس . ولكن البنك المركزى هو الذى تدخل لمنع إشهار إفلاسها. وفى المحصلة يتجه النظام المصرفى عموما إلى الإفلاس وفق معايير السوق طالما استمر الوضع الراهن(٥٤). والبديل هو أن تدخل الحكومة نظاما لإفلاس الشركات الخاسرة. ولكن الصراع الدائر حول هذه القضية حتى الآن يدل على صعوبة تطبيقه بدون موافقة فرق العمل فى المشروعات.

وإلى جانب البنوك تعمل فى سوق المال البورصات وصناديق الاستثمار. وفى منتصف عام ١٩٩٣ كان يوجد فى روسيا ٦٠ بورصة للأوراق المالية والسلع، بينما وصل عدد صناديق الاستثمار إلى ٦٠٠ صندوقا، لا يدخل منها فى عداد الصناديق الكبيرة سوى حوالى ٢٠ إلى ٣٠ صندوقا. هذا بالإضافة إلى ١٠٠ صندوق معاشات غير حكومى، و١٠٠٠ شركة تأمين ، ولكن ما يعمل منها فعلا لايزيد على ٣٠٪ إلى ٤٠٪. وتعمل تلك السوق فى الأوراق المالية الحكومية والتى تعد كوبونات الخصخصة أهمها، بالإضافة للسندات الحكومية ذات الآجال المختلفة، وفى الأوراق المالية الخاصة من أسهم وسندات. وتغيب البيانات الرسمية عن قيمة الأوراق المالية التى يتم التعامل عليها، ولكن وفق تقديرات الخبراء فإن قيمة هذه الأوراق وصلت فى نهاية عام ١٩٩٣ إلى ما يقرب من ١٤٠٠ مليار روبل (٥٥). ويبدو هذا الرقم متواضعا جدا. فمع الأخذ فى الاعتبار معدلات التضخم ففى تقديرنا فإنه لن يزيد فى عام ١٩٩٣ إذا نسبناه للدخل القومى الروسى عن ٣,٠٪، وأما علاقة هذا الرقم بالأرصدة الإنتاجية الأساسية فيتوقف على طريقة تقويم تلك الأرصدة وهو ما سنشير اليه فيمايلى. وعموما لا يعد الاستثمار فى الأوراق المالية مغريا فى ظروف التضخم . كما أن أسعار الأسهم تعانى درجة كبيرة من عدم الثبات. وعمليات السوق الثانوية مازالت محدودة للغاية. وقد سبق أن أشرنا إلى ضعف مساهمة صناديق الاستثمار فى شراء الأسهم، ويمكن أن تعطينا حركة أسعار الكوبونات فى ذلك السوق مؤشرا واضحا عن درجة ثقة الجمهور فى عملية خصخصة الكوبونات . وذلك أن القيمة الاسمية للكوبون "١٠٠٠٠ روبل" ، فإذا وضعنا فى الاعتبار معدلات التضخم على مدار عامى ٩٢، ٩٣ ، وخفض سعر صرف الروبل فى مقابل الدولار بمقدار عدة مرات، فإن قيمة الكوبون الواحد فى عام ١٩٩٣ كان ينبغى ألا تقل عن٣ مليون روبل. وفى المقابل فإن القيمة الفعلية للكوبون فى سوق المال فى نهاية عام ١٩٩٣ لم تكن تعادل أكثر من ٤,٥ (ألف روبل).(٥٦)

وعلى سبيل الإجمال فإن علاقة البورصة بالمنتجين الفعليين، وإمكانياتها لتوفير موارد مالية حقيقية للإنتاج مازالت محدودة جدا.

والمسألة الأخيرة التى تهدد بقوة إمكانية التحول إلى اقتصاد السوق هى علاقات العمل الراهنة، والتى نشأت بفضل "البيرسترويكا" ، وتتميز بالانهيار الفعلى لنظام العمل "Labour Discipline". إن التحول إلى السوق على النمط الرأسمالى يفترض بالضرورة ترشيد العمل وتكثيفه فى حين أن الوضع الراهن يتميز بتفاقم السمات الموروثة من النظام السوفيتى السابق والمتمثلة فى إهدار وقت العمل ، وكمية الفاقد الكبيرة ، واحتفاظ المشروعات بأعداد من العمال تفوق حاجتها ضمن سياستها العامة للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من كل المدخلات اللازمة لها. وفى حين أن تحرير المشروعات الذى تزامن مع الأزمة الاقتصادية العامة لم ينجح سوى فى تعزيز تلك التوجهات التى كان من المفروض على العكس أن يوقفها، فقد اتجهت الإدارة إلى المزيد من التفاهم مع العمال(حتى لاتفقد العمالة الماهرة بالذات) والتساهل فى معايير ومعدلات الأداء، وترافق مع ذلك اتجاه للمزيد من التفكك الأخلاقى للعمال. وبذلك فإن إدخال اقتصاد السوق لن يكون ممكنا بدون إعادة هيكلة عملية العمل ذاتها.(٥٧)

وتثير الخصخصة فى ظل الظروف السابقة إشكالية تقدير قيمة الأصول (الأرصدة الإنتاجية) فى ظل غياب السوق، وهيمنة الهيكل الاحتكارى للاقتصاد، بالإضافة إلى ظروف الأزمة والمتمثلة فى الاختلالات القائمة بين القطاعات، والتضخم المفرط، والاستخدام المكثف لأشكال العلاقات العينية غير النقدية.

ومن ناحية أخرى لم يكن من الواضح كيفية تخصيص الأصول أو الخصوم بين الوحدات المختلفة.

وتثير قضية تقدير الأصول حججا بالغة التعارض. وكما سبق أن أشرنا، فقد تم التقويم على أساس "القيمة المتبقية" "Residual Value" (بالروسية :أستاشنيا ستويمست)فى (١يناير١٩٩٢). والقيمة المتبقية فى المحاسبة السوفيتية هى الفارق بين القيمة الأولية للأصل وقيمة الإهلاك المحسوب له (٥٨). وقد أدخلت لجنة الدولة للملكية على هذه القيمة مضاعفا قدره ١,٧(٥٩). ويمكن أن يثير حساب القيمة المتبقية على أساس معدلات الإهلاك المحددة مركزيا من قبل

لسنوات طويلة اعتراضا على أساس أنها تختلف عن الانخفاض فى القيمة الحاصل فعلا فى السوق، وأن معدلات الإهلاك المادى والمعنوى الفعلية هى أعلى بكثير.

وإذا كان ذلك سيؤدى إلى تقدير الأصول بأكثر من قيمتها فإنه يقلل من المشترين المحتملين ، وقد يؤدى لعدم وجودهم . أما الخطر الآخر المتمثل فى تقديرها بأقل من قيمتها فإنه يقلل من متحصلات البيع. وحتى فى حالة عرض المشروع للبيع فى مزاد أو عطاء ، فإن تحديد سعر أولى منخفض يرجع هذا الاحتمال فى حالة الاتفاق بين المشترين ، مما يضع مقدمه لعمليات المضاربة وشراء الممتلكات بهدف إعادة بيعها بشروط أفضل .(٦٠)

وفى المحصلة ففى عملية الخصخصة الروسية أدى النظام المتبع فعليا إلى بيع المشروعات بقيمة بالغة الانخفاض . وكانت الكوبونات المعطاه لعمال المشروع ، بالإضافة لصناديق الخصخصة المنشأة فى المشروعات كافية لشراء كل النسبة المحددة لهم (٥١٪). وقد أدى ذلك لتبادل الاتهامات ، فبينما صرح النائب الأول للرئيس الروسى "ألكسندر روتسكوى" الذى أقصى عن منصبه فى أحداث الصراع بين الرئيس والبرلمان بأن المشروع يتم بيعه بثمن ثلاث أو أربع سيارات جيجولية (الاسم الروسى للسيارة لادا)، يرد أناتولى شوبايس (مسئول الخصخصة)بأن المسئول عن ذلك هو مبدأ "القيمة المتبقية" الذى فرضه معارضوه، والذى أدى بعد عامين من التضخم إلى بيع المشروعات بمبالغ مضحكة حقا (٦١) وتبقى مسألة تقويم أرض المشروع وملكيتها غير محلولة. وقد دلت الخبرة الألمانية فى الخصخصة أن قطعة الأرض تمثل فى غالبية الحالات الجزء الأكثر جاذبية فى المشروعات المخصخصة . وتقترح "هيئة الوصاية" الألمانية - الجهة المسئولة عن الخصخصة فى ألمانيا- حل المشكلة عن طريق تقسيم الملكية إلى جزئين : الجزء الإنتاجى للمشروع، والجزء العقارى، وحل مسألة خصخصة كل منهما بشكل مستقل.

ويدل ما سبق على أن الموارد المالية التى يمكن اجتذابها للخصخصة فى المجتمعات الاشتراكية السابقة محدودة. ولعل هذا هو السبب الأساسى وراء الانخفاض غير العادى لقيمة الأصول المباعة، ووراء اللجوء إلى النقل المجانى للملكية فى شكل الكوبونات أو غيره . وعلى سبيل المثال فإن مدخرات السكان فى المجر التى يمكن توجيهها للخصخصة سنويا لاتزيد على ١٪ من قيمة الممتلكات الحكومية . وفى بولندا لم تزد مدخرات السكان فى بداية الخصخصة عن ٤٪ من قيمة الأرصدة

الإنتاجية الحكومية ، ولكن فحتى ما كان يمكن توجيهه منها للخصخصة ليس إلا جزءا منها. وبالتالى فإن مدخرات السكان لا يمكن أن تكون أساسا إلا لشراء المشروعات الصغيرة (الخصخصة الصغرى)[٦٢]. وفى الاتحاد السوفيتى السابق دلت الخبرات الأولى للخصخصة على أن مستوى مدخرات السكان لا يسمح بشراء المشروعات بقيمتها الحقيقية. وفوق ذلك فإن التضخم أدى فيما بعد إلى ابتلاع تلك المدخرات فعليا. وعلى الرغم من وجود إمكانية لقيام رجال الاقتصاد الخفى (السوق السوداء) السابقين بالشراء، فإن ذلك البديل يواجه عقبات سياسية واجتماعية، وقد تضمن التشريع الروسى بشأن الخصخصة فى النهاية بندا ينص على ضرورة إثبات المصدر الشرعى للنقود .[٦٣]

والنتيجة النهائية هى ضعف العائد المالى للخصخصة. وفى روسيا بلغت العائدات النقدية منها ٢٥٧,٩ مليار روبل فى الفترة من أبريل ٩٢ حتى فبراير ١٩٩٣(١٠ شهور)[٦٤] وهى الفترة التى شهدت معدلات مرتفعةللمبيعات(اتجهت المعدلات بعد ذلك الانخفاض) . يمكن ان نتصور ضآلة ذلك المبلغ اذا تذكرنا ان الدخل القومى الروسى فى عام ١٩٩٢ وصل بفضل معدلات التضخم الى ٤٣ تريليون روبل .

ان كل اشكالية الوضع تتضح على ضوء ذلك . فالخصخصة الكبرى غير متصورة بدون تحديث الجهاز الانتاجى ، وبالتالى بدون استثمار . ومأزق الاقتصاد الروسى فى الوقت الراهن هو ضرورة مواجهة التخلف التكنولوجى الكبير فى الصناعة المدنية وخصوصا فى الصناعة الخفيفة . والمشكلة أنه منذ نهاية الثمانينات تباطأ معدل تجديد الأرصدة الانتاجية ، وأدت السياسات الاصلاحية التى كان جورباتشوف قد بدأها بشعار التعجيل ، ليس الى التعجيل ، بل الى التباطؤ . وقد أظهر الواقع على خلاف ما كان معتقدا ان تحول المشروعات الى " الخوزرشوت" (التمويل الذاتى وحساب الربح والخسارة) لم يؤد الى زيادة التحديث التكنولوجى ، بل ان مديرى المشروعات اصبحوا أميل الى عدم اقتناء الالات الحديثة المتخصصة الاكثر تكلفة ، والتى يمكن ان تظل مع ذلك بدون استخدام كامل فى ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية .[٦٥]

وإذا كان بعض الباحثين الروس والاجانب يشبهون الوضع الراهن بمرحلة التراكم الاولى أو البدائى فى تاريخ المجتمعات الصناعية المتقدمة حاليا ، اشارة الى انتشار أشكال الوساطة والمضاربة وما الى شكلها ، فقد يكون التشبيه صحيحا مع فارق واحد اساسى ، هو ان تلك المرحلة فى

مجتمعات اوربا الغربية قد سبقت مرحلة الرأسمالية الصناعية ، فى حين ان بلدا مثل روسيا ، من المفترض انه قد بنى فعلا قاعدته الصناعية والتكنولوجية ، ومن ثم يعتبر الولوج لمرحلة التراكم الاولى مرة أخرى هدرا اضافيا للموارد سيساهم فى تعميق الفجوة التكنولوجية مع البلاد المتقدمة بدرجة قد يصعب اللحاق بها .

أما دور رأس المال الاجنبى والمساعدات الخارجية فى عملية الخصخصة والتحول الى اقتصاد السوق فيبدو حسب تقديرات الباحثين فى الموضوع أقل كثيرا من المأمول . وفى الواقع فان الاستثمار الاجنبى يمكن أن يكون محسوسا فى حالة المجر وتشيكوسلوفكيا فقط ، وضعيفا فى غالبية البلاد الاشتراكية السابقة الأخرى . أما بالنسبة للمساعدات الخارجية فنحن نعتقد أن دورها - على ضوء المثال الروسى بالتحديد نحتاج للتأكيد على عدة نقاط.

فالمساعدات الخارجية الغربية تدفقت فعلا إلى روسيا وبأرقام كبيرة نسبيا. ولكن تأثيرها فى الوضع الاقتصادى يظل محدودا. وقد بلغت المساعدات الغربية فى عام ١٩٩٢ حوالى ٢٤ مليار دولار، تحققت تقريبا على الرغم من سبق إعلان البنك الأوروبى للتعمير والتنمية عن تعثر عملية المساعدات لروسيا. وفى لقاء وزراء خارجية ومالية مجموعة "السبعة" فى طوكيو فى عام ١٩٩٣ أعلن عن تقديم مساعدات لروسيا بمبلغ ٤٤ مليار دولار(٦٦)

لماذا مع ذلك يبدو أثر المساعدات الغربية على الاقتصاد الروسى محدودا؟ بالإضافة إلى العوامل المعروفة التى تحد من التأثير الإيجابى للمساعدات الغربية توجد عوامل أخرى متعلقة بخصوصية الأوضاع الروسية تميل فى تقديرنا فى النهاية إلى أن تجعل التأثير الإجمالى النهائى للتعامل الخارجى سلبيا وليس إيجابيا، ولا يقدم مخرجا حقيقيا لإنقاذ الاقتصاد الروسى من أزمته فى ظل التوجهات الحالية. ويمكن إجمالها فيمايلى :

- إن حجم إحتياجات دول أوروبا الشرقية عموما أو الاتحاد السوفيتى السابق خصوصا هائلة، وستصبح معه أى مساعدات خارجية بمثابة قطرة فى بحر. وتقديرات التمويل اللازم لاقتصاديات تلك الدول حتى تلحق بالمستوى الاقتصادى لأوروبا الغربية خلال ١٠ سنوات متفاوتة . وفى الحد الأدنى للتقدير تتراوح الاحتياجات السنوية لأوروبا الشرقية بين ٧٥ - ٩٨ مليار دولار، والاتحاد السوفيتى السابق بين ١٨٤ - ٢٣٥ مليار دولار ، فى حين يصل

إجمالى التمويل السنوى المطلوب وفقا لتقدير معهد الاقتصاد الدولى Institute of International Economics إلى ١٥٠٠ مليار دولار .(٦٧)

- إن الاقتصاد الروسى قد دخل بفضل "ديون البيرسترويكا" وهى الديون التى تراكمت فى السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٩ إلى دائرة "الحلقة المفرغة" للدين، والتى تعنى أن الاقتراض يتم لسداد الديون والمستحقات القديمة. وتصل أعباء خدمة الدين الروسى الآن ثلث حصيلة الصادرات .(٦٨)
- إستمرار التراجع فى حصيلة الصادرات الروسية، وبعد الانهيار الذى حدث للكوميكون فإن الانخفاض السنوى للصادرات لم يتوقف ، فى الوقت الذى ماتزال فيه الدول الغربية تضع القيود على الواردات من روسيا.
- إن الجزء الأكبر من المساعدات الغربية يذهب لتمويل الواردات السلعية من الغرب، أى لتنشيط صادرات الدول المانحة ، ولإعادة هيكلة الدين الروسى القائم .
- من المتوقع أن تتزايد مصاعب روسيا فى الحصول على مساعدات جديدة بحكم مجموعة عوامل: استمرار الفشل فى سياسة التثبيت ومكافحة التضخم، الأمر الذى يثير اعتراض الدول الغربية، واستمرار مشكلة المتأخرات فى أقساط الديون فى الوقت الذى ترصد فيه الدول الغربية تزايد نزوح رأس المال من روسيا وتزايد الودائع الروسية فى البنوك الغربية والتى وصلت إلى مالا يقل عن ١٥ مليار دولار، مما يشير إلى عدم مقدرة البنك المركزى الروسى على السيطرة على تدفق الأموال للخارج، فى الوقت الذى وصلت فيه ديون روسيا لحوالى ٨٠ مليار دولار.(٦٩)

إن كل ما سبق يدعم إعتقادنا بأن امكانية الاعتماد على مساعدات خارجية واسعة وفعالة تغطى التكاليف الباهظة لسياسة الخصخصة والانتقال للسوق، هى إمكانية محدودة .

إستنتاجات

أدت البيرسترويكا إلى تفكيك النظام الاقتصادى السوفيتى. وهى إذ مرت بمراحل متعددة فانها انتهت إلى التخلى عن شعاراتها الأولية والتى بدأت بالتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وانتقلت إلى مركزية تغيير شكل الملكية أى الخصخصة. وبين ذلك كانت المظاهر

الأولى للخصخصة قد تجلت فى أشكال متعددة (أبرزها التعاونيات) ولما كانت البيرسترويكا قد تحولت فى النهاية إلى السوق والخصخصة يبدو برنامج الرئيس يلتسين لا يشكل ذلك الإنقطاع مع الماضى على النحو الشائع.

ومثلما أدت سياسات البيرسترويكا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة منذ عام ١٩٩٠ فإن حزمة السياسات التى أدخلت منذ يناير ١٩٩٢ أدت إلى انطلاق التضخم المفرط hiperinflation الذى ترافق مع تعمق الكساد وانخفاض غير مسبوق للإنتاج، فى حين لا تسجل إجراءات التثبيت المتبعة أى نجاح يذكر.

وعلى الرغم من الصوت العالى لحملة الخصخصة الروسية فعلى وجه الإجمال تبدو معدلات الخصخصة أقل من المستهدف، وتسجل الخصخصة تعثرا واضحا فى مجال الزراعة.

إلا أن الوجه الأهم للعملية هو الصراع الاجتماعى الدائر حول شكل الخصخصة. وقد اضطر الرئيس يلتسين إلى إدخال الخصخصة بالكوبونات "Voucher"، وتقديم تنازلات للعمال تتيح لهم شراء ٥١٪ من أسهم المشروعات الكبرى. وذلك هو النموذج المتبع عمليا فى الخصخصة الروسية. وعلى الرغم من الدور المحورى للمديرين فى ظل ذلك النموذج، والوضع التابع للعمال فى إطار تحالف المديرين والعمال ، فإنه لا يقدم أساسا للقول بأن الخصخصة ترادف الرأسمالية بالضبط، كما أن الطابع المتمركز والاحتكارى للمشروعات الانتاجية يبرر القول أيضا بأن الخصخصة لا تعنى السوق .

ومن زاوية مساهمتها فى تحديث الإنتاج تبدو محدودة للغاية، إن لم تكن منعدمة، ففى ظل ضآلة مدخرات السكان ، وسيادة الخصخصة المجانية عمليا تبدو العوائد المالية محدودة جدا، كما أن إمكانية التمويل الخارجى أضعف من أن تكون مؤثرة.

وإذ تبقى الاحتمالات المختلفة للتطور فى ظل هذا الوضع مفتوحة ففى الأجل المنظور على الأقل من المؤكد بقاء وزن مؤثر للملكية الحكومية، ويبدو دور الدولة فى النهاية ضروريا فى ظل الأزمة لمنع التدهور، ووضع خطة للإنقاذ. وحتى إذا تجاهلنا الوزن المرتفع للقطاع الحكومى، وتصورنا انسحاب الدولة من مستوى المشروع، فيبدو من المستحيل تصور انسحابها من المستوى القطاعى ناهيك عن المستوى الاقتصادى الكلى.

الهوامش

(١) التعجيل، القضايا الملحة للتطور الاقتصادى الاجتماعى، موسكو،دار "برافدا"،١٩٨٦،ص ١٤.

ومن الملاحظ أنه منذ النصف الثانى للسبعينات تراجعت معدلات نمو التوظيفات الرأسمالية وقوة العمل المشتغلة بالانتاج. ووافق ذلك إخفاق فى استغلال العناصر النوعية للنمو، ومن ذلك اطراد انخفاض إنتاجية التوظيفات الرأسمالية.

وقد انخفضت انتاجية تلك التوظيفات فى الاتحاد السوفيتى فى المتوسط بنسبة ١,٩٪ سنويا فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥، ثم ازداد هذا الانخفاض إلى ٢,٦٪ سنويا فى المتوسط للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . أنظر:

د. زهدى الشامى، إنعكاسات الاصلاح على المكانة السياسية والاقتصادية للعالم الشيوعى، السياسة الدولية،عدد ٨٩،يوليو ١٩٨٧،ص ١٤٩.

(٢) انظر : موسوعة الاقتصاد السياسى السوفيتية، مجلد ٣، ص ٥٢٦ . انظر ايضا :

Karoly Kiss,Western prescriptions For Eastern Transition A comparative analysis of the different economic schools and issues, Budapest,1993., p.12.

(٣) ميخائيل جورباتشوف ، البيرسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا وللعالم كله ، موسكو ، دار الادب السياسى ، ١٩٨٨، ص٤٣ .

(٤) ف. لوجينوف ، أسباب أزمه الاقتصاد السوفيتى : منظور إعادة الانتاج ، فى "فوبروسى إيكانوسيكى"(قضايا الاقتصاد) ، (عدد ٤-٦) ، ١٩٩٢، ص٩٠

(٥) Don Filtzer,Economic Reform and Production Relations in Soviet Industry,1986 -90 .

In : labour in Transition .the labour Process in Eastern Europe and China, Edited by cbris smith and paul Tbompsob, London, 1992. pp 110 - 148.

(٦) Revolution, Abel Aganbegyan, Moving the mountion.Inside The Pershoika london, 1989, p .38-39.

(٧) John E.Tedstrom, The Reemergence of Soviet Cooperatives, In Socialism,perestroika,and the Dilemmas of Soviet Economic Reform,Edited by John E.Tedstrom,U.S.,1990.

(٨) Philip Hanson,Ownership Issues in Perestroika,Ibid,P.86-90

(٩) Abel Aganbegyen,Op,cit.,p.49-50

(١٠) David.Dyker,Restructuring the Soviet Economy,london,1992 p.97-98.

(١١) Ibid, P.171.

(١٢) Simon Clarke, Privatization and the Development of capitalism in Russia, New Left Review, No 1969-1992

(١٣) ب . دودينكوف . المشروعات الصغيرة خطوة الى السوق "فوبروسى ايكانوميكى"(قضايا الاقتصاد) عدد ٨ ، ١٩٩١، ص ٧٠ - ٧١ .

(١٤) ب. زلاتكيس . البورصة فى روسيا الاتحادية :الافاق والمشاكل . "فوبروس ايكانوميكى"، عدد ٧ ، ١٩٩١، ص٥٦.

(١٥) أ.أرخيبوف . التحول عن الشكل الحكومى فى الاقتصاد الزراعى، الضرورة ، الاساليب ، العواقب "فوبروس ايكانوميكى، عدد ٦ ، ١٩٩١، ص٨٦ .

(١٦) لينس تايلور.هل يمكن انتشال حطام الاقتصاد الروسى؟ "ميروفايا ايكانوميكا اى ميجدونارودنى أتنوشينى" (الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية) عدد ٦، ١٩٩٣، ص١٤.

(١٧) المصدر السابق ص ١٦ .

(١٨) UNCTAD, Trade and Development Report, 1993, p. 157.

(١٩) ف . أداموف . محاولات تحرير الأسعار؛ النتائج الأولى والعواقب المنظورة "روسيسكى إيكونوميتشسكى جورنال" (المجلة الاقتصادية الروسية)، عدد ٣، ١٩٩٢، ص ٥٧ .

(٢٠) UNCTAD, Op, cit, p.154.

(٢١) "نوفوى فريما" (العصر الحديث) عدد ٧، فبراير ١٩٩٤ .

(٢٢) The Economist . Pocket World in Figures, 1993., Business Worled, November 29, 1993.

(٢٣) UNCTAD, OP, cit, p.146

(٢٤) Business World,November 29,1993.

(٢٥) د . كوشفيرين، المخصخصة فى روسيا، "ميروفايا إيكانوميكا اى ميجدونارودنى أتنوشينى" عدد ٦، ١٩٩٣، ص٦ .

(٢٦) المصدر السابق، ص ٩ .

(٢٧) "إيكانوميكا إى جيزن " (الإقتصاد والحياة)، عدد ١٦، ابريل ١٩٩٣ .

(٢٨) "إيكانوميكا إى جيزن" عدد ٤٩، ديسمبر ٩٣ وأنظر ايضا :

جوميروف "حالة ومستقبل الإقتصاد الزراعى الروسى"فى ;روسيسكى إيكونوميشكى جورنال ، ١٩٩٢، عدد ٣ ، ص ٥٩ - ٦٨ .

(٢٩) Financial Times Survery,Pussia,May 27,1993.

(٣٠) Financial Times Survery, the Peforming of Russia, May 13, 1992

(٣١) "إيكانوميكا إيجيزن"، عدد ٣٢ ، أغسطس ١٩٩٣، وعدد ٣٤ أغسطس ١٩٩٣.

(٣٢) ت . ريجنكوف ، "إننا نخصخص هرة فى جوال "، فى :

"ميروفايا إيكونوميكا إى ميجدوناورودنى أنتوشينى"، عدد ٦، ١٩٩٣،(التعبير المستخدم هنا يشير إلى محاولة الاقدام على ماهو غير متضح)

(٣٤) د. رمزى زكى ، الليبرالية المتوحشة .ملاحظة حول التوجيهات الجديدة للراسمالية المعاصرة، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١٢ .

(٣٥) "إيكانوميكا إى جيزن" ، عدد ٤٠ ، اكتوبر ١٩٩٣ .

(٣٦) Moscow News, NO.45, November 5,1993

(٣٧) Business World,December 20,1993 .

(٣٨) ف.ى . جيمبلسون . قطاع الأعمال الروسى الجديد : مصادر التشكيل واستراتيجية العمل الاجتماعى (فى : "ميروفايا إيكانوميكا إى ميجدوناورونى أنتوشينى")، عدد ٦، ١٩٩٣، ص٣٤.

(٣٩) المصدر السابق، ص ٣٧ .

(٤٠) ج . ديلجينسكى . البدائل الروسية . فى "ميروفايا إيكانوميكا إى ميجدوناورودنى أنتوشينى" ، عدد ٩، ١٩٩٣ ، ص ٩ .

(٤١) أنظر : قرار المؤتمر التأسيسى لاتحاد فرق العمل فى البلاد . فى: "فوبروس إيكونوميكى "، عدد ٥ ،١٩٩١، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(٤٢) Simon Clarke, OP.cit, p.17.

(٤٣) حديث لإيجورجيدار فى: "إيكانوميكاإيجيزن" ، عدد ٤٩، ديسمبر١٩٩٣ .

(٤٤) Simon Clarke, Op.cit, p. 15-16 .

(٤٥) ف .نيشول .الليبرالية والإصلاحات الاقتصادية ، فى :
"ميروفايا إيكانوميكا إيميجدوناروودنى أتنوشينى " ، عدد ٨ ،١٩٩٢، ص ٧٩.

(٤٦) (نوفويوفريا) ، عدد ٧ ، فبراير ١٩٩٤ .

(٤٧) " ليتيراتورنياجازيتا " (الجديدة الادبية) ،١٩٩٣، ٢٩ ديسمبر .

(٤٨) م . ديريابينا، الخصخصة فى عصر مابعدا الاشتراكية ، فى: "ميرافايا إيكانوميكا إى ميجدوناروودنى أنتوشينى"، عدد ٨، ١٩٩٢، ص ٣٩ .

(٤٩) Simon Clarke . Op 0cit0., p.23-25 .

ومن الملاحظ ان التحليل السابق لطبيعة العلاقات الانتاجية الراهنة فى المجتمع السوفيتى يتشابة الى حد ما مع تحليل الليبراليين الروس .

"نيشول " يتحدث عن الاقتصاد السوفيتى القديم بوصفة سوقا من نوع خاص "سوقا ادارية "ويتحدث عن فترة البيرسترويكا بوصفها نموا للسوق قامت فيه الصلات الأفقية بين المشروعات ، والانتشار الهائل لصيغة "المقايضة "بإنقاذ الإقتصاد بقدر الامكان بينما إن الخصخصة الحالية، والتى يسميها "الخصخصة من أعلى " هى فى الواقع عملية اعادة تقاسم بلشفية معادية للرأسمالية .

أنظر : "ف .نيشول ، مصدر سابق ، ص ص ٦٩ - ٨١ .

(٥٠) من المفيد تأمل بعض نتائج إستطلاعات الرأى العام حول الخصخصة، على الرغم من التناقضات التى قد تبدو ظاهرة لنا بين النسب الواردة فيها. فبعض الأرقام الواردة فى استطلاع رأى سكان موسكو فى شهر ديسمبر٩٣ تبدو مختلفة جدا عن تلك الواردة فى استطلاع لسكان روسيا وموسكو معا فى اكتوبر من نفس العام . واذا أخذنا نتائج استطلاع شهرااكتوبر لانه متعلق بعملية الخصخصة بالذات، ومختلفة جدا عن تلك الواردة فى استطلاع لسكان روسيا وموسكو معا فى اكتوبر من نفس العام . واذا أخذنا نتائج استطلاع شهر أكتوبر لأنه متعلق بعملية الخصخصة بالذات، ولأنه يتضمن رأى سكان موسكو من ناحية، وسكان روسيا كلها من ناحية أخرى لوجدنا مسائل تدعو للتوقف . فقد أجاب ٤٦,٣٪ بأن فكرة الكوبونات فكرة جيدة. ومع ذلك ففى سؤال أخر لم يرد بالايجاب عما اذا كانت خصخصة الكوبونات مفيدة للناس البسطاء سوى ٢٠٪ ،بينما رأى ٦٥٪ أنها مفيدة لمديرى المشروعات ونفس النسبة تقريبا رأت أنها مفيدة "للنومنكلاتورا" السابقة من الموظفين الحزبيين والحكوميين، بينما عبر ٨٢٪ بالايجاب عن أنها مفيدة للمافيا والمجرمين، و٧٨٪عن انها مفيدة للموظفين الحاليين. وفى حين عبر ٤٨٪ عن تأييدهم لبرنامج خصخصة عدد كبير من المشروعات الحكومية، لم يعبر عن رضائه التام عن خصخصة قطاع التجارة

والخدمات سوى ٩,٧٪ فقط !ولعل النسبتين الأخيرين واللتين تأتيان عكس المتوقع للمراقب البعيد حيث من المفترض ان تكون الخصخة أكثر مناسبة لقطاع الأعمال الصغير أى التجارة والخدمات بالذات، منها للمشروعات الكبرى ، تعبر أن عن واقع انتشار الروح التعاونية فى أوساط السكان، والتى تتجلى فى التحالف السابق الاشارة اليه بين العمال والمديرين فى المشروعات الكبيرة، وبالمقابل رد الفعل السلبى على الممارسة الاحتكارية التى ظهرت فى قطاع التجارة ضد مصلحة المستهلك .

أنظر الاستطلاع فى: "إيكانوميكا إيجيزن" ، عدد ٤٢ ، أكتوبر ١٩٩٣

(٥١) ى . ألسفيتش . نصائح الغرباء، أو إلى ماذا يدعونا الغرب . فى :(فوبروس إيكانوميكى)عدد ٥ ، ١٩٩١، ص ٢٢.

(٥٢) Financial Times Survey,May 13,1992 .

(٥٣) إيفان سامسون،ثلاث مراحل لانتقال الاقتصاد ما بعد الاشتراكى إلى السوق فى : "ميروفايا إيكانوميكا إى ميجدونارودنى أتنوشينى، عدد ٩ ،١٩٩٣، ص ٥٢.

(٥٤) أنظر :ى . كونستنطينف. البنوك التجارية :النشأة والتطور . فى :"فوبروس إيكونوميكى"، (عدد ٤-٦)،١٩٩٢، ١١٦.

وايضا : س. جوكوف، النواحى النقدية للاصلاح الروسى، فى "ميروفايا إيكانوميكا إلى ميجدونارودنى أتنوشينى، عدد ٩، ١٩٩٣، ص ٤٠ .

(٥٥) " ايكانوميكا إيجيزن" ، عدد ٤٩ ،ديسمبر ١٩٩٣.

(٥٦) المصدر السابق .

(٥٧) Don Filtzer ,Op,cit, p,123

(٥٨) موسوعة الاقتصاد السياسى السوفيتية . مجلد ٣ ، ص ١٩٤.

(٥٩) Simon Clarke, Op.cit, p.22

(٦٠) س . أ. سموليك، أ. ل . بوجوريلسكى، مشكلات تقدير ممتلكات المشروعات المخصصة . فى: " إيكانوميكا أى ماتيماتيشكى ميتودى "(الإقتصاد والمناهج الرياضية)، مجلد ٢٨، عدد ٣، ١٩٩٢،ص ٤٤٣ .

(٦١) " نوفوى فريا " ، عدد٧ ، فبراير ١٩٩٤ .

(٦٢) م . ديرياينا، الخصخصة فى عصر ما بعد الاشتراكية (المقالة الثانية)، فى :"ميروفايا إيكانوميكا إى ميجدونارودنى أتنوشينى" عدد ٩، ١٩٩٢، ص ٤٦ ع .

(٦٣) شاى ايان بينج، مداخل بديلة للخصخصة ، فى : " فوبروس إيكونومكى"، عدد ٦ ، ١٩٩١، ص ١٥٢ .

(٦٤) "ايكانوميكا إى جيزن"،عدد ١٦ ، ابريل ١٩٩٣.

(٦٥) Don Filtzer, Op.cit, p.122 .

ويلاحظ كذلك ان قضية تعديل الهيكل الاقتصادى الصناعى لم يحدث فيها أى تقدم . وفى الوقت الذى استمرت فيه التصريحات لسنوات - وحتى من قبل جورباتشوف - عن التحول لاسبقية نمو الفرع ب (الصناعة الاستهلاكية)، فإن الأهمية النسبية لهذا الفرع لم ترتفع، بل إنخفضت من ٢٧,٥٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٢٦,٦٪ فى عام ١٩٧٠ ثم الى ٢٦٪ فقط فى عام ١٩٨٩.

انظر : ف . لوجينوف،خصوصيات الانتقال للسوق فى الاتحاد السوفيتى "فوبروس ايكانوميكى "، عدد ٥ ، ١٩٩١، ص ٩ .

(٦٦) أ.فيتروف ،ى .شوراكوف، كيف يمكن ان تستخدم روسيا المساعدة الخارجية "ميروفايا ايكانوميكا إى ميجدونارودنى أتنوشينى " ، عدد ١١، ١٩٩٣، ص ٤١ ، ٤٢ .

(٦٧) World Bank . Proceedings of the World bank Annual Conference on Development Economics, 1992, p. 372 .

(٦٨) أ. فيتروف، ى. شوراكوف ، مصدر سابق ، ص ٤٨ .

(٦٩) Business World, December 13, 1993 .